الأنموذج فى بحث الاستعارة

تأليف : **محى الدين الكافيجى**

(٧٨٨هـ - ٨٧٩هـ)

دراسة وتحقيق :

الدكتور عثمان موافى

مقدمة

الكافيجى وآثاره العلمية

مؤلف هذا الأنموذج ، هو أبو عبد الله محى الدين ، محمد بن سليمان ابن سعيد ، بن مسعود المحيوى ، والملقب بالكافيجى ، نسبة إلى كافية ابن الحاجب فى النحو (١) ، الذى اشتهر بكثرة قراءته وتدريسه لها .

وهو تركى الأصل ، فقد ولد ونشأ فى كوك جاكى (٢) ، من أعمال صروخان ، فى بلاد الأناضول ، سنة ثملن وثمانين وسبعمائة (٣) (٧٨٨هـ)

وقد دفعه الشغف العلمى ، إلى أن يجوب البلدان الإسلامية ، المجاورة لمسقط رأسه فى الأناضول ، وفارس ، وبلاد الترك ، باحثاً عن العلم والعلماء وتحقق له ما أراد ، واستطاع أن يلتقى بكثير من علماء عصره الأجلاء ، فى المشرق الإسلامى ، ويغترف العلم من مناهلهم العذبة ، كالشمس الفنرى

---

(١) بزيادة جيم على طريقة اللغة التركية فى النسب ، وهى تعادل ياء النسب فى العربية . انظر الضوء اللامع للسخاوى جـ ٢ ص ٢٥٩ ط : القدسى .

(٢) روزنتال علم التاريخ عند المسلمين ص ٣١٨ الترجمة العربية . ط المثنى ببغداد .

(٣) السيوطى - بغية الوعاة ص ٤٨ ط : الخانجى ، وانظر كذلك : شذرات الذهب لابن العماد جـ٧ ص ٣٢٦ - ٣٢٨ .

والبرهان حيدرة أحد تلامذة التفتازانى ، والشيخ واجد ، وابن فرشته شارح المجمع ، وعبد الواحد الكوتانى ، (١) وغيرهم من جلة علماء عصره الأفذاذ .

ولا شك أن اتصاله بهؤلاء العلماء الكبار فى عصره ، وتلمذته عليهم ، قد أمده بزاد علمى وفير ، أعده فيما بعد ، لأن يكون حجة ، فى كثير من فروع العلم والمعرفة بعامة ، والثقافة الإسلامية والعربية بوجه خاص .

وقد لاحظ ذلك ، بعض تلامذته ومعاصريه ، فهذا السيوطى أحد تلامذته ، يقول عنه (وكان الشيخ ، إماما فى المعقولات كلها ، والكلام وأصول الفقه ، والجدل والمنطق ، والفلسفة والهيئة ، بحيث لا يشق أحد غباره ، فى شىء من هذه العلوم . وله اليد الحسنة ، فى التفسير وعلوم الحديث) . (٢)

وإذا كان السيوطى أحد تلامذته المعجبين به ، ورأيه فيه ، قد يكون أقرب إلى الذاتية منه إلى الموضوعية ، فهاك رأى معاصر آخر ، وهو السخاوى الذى لم يكن ينظر إليه هذه النظرة ، وكان كما تشير كتب تراجم أعيان هذا العصر ، نداً للسيوطى ، وخصما عنيداً له ، وقلما اتفق معه فى رأى .

ولكنه يكاد يتفق معه هنا ووجهة نظره فى الكافيجى . ويوضح ذلك ، قوله عنه :(وبالجملة فقد صار علامة الدهر ، ونادرة الزمن ، وفخر هذا الوقت والأوان ، والأستاذ فى الأصلين ، والتفسير والنحو والصرف ، والمعانى والبيان ، والمنطق والهيئة ، والهندسة ، والحكمة والجدل ، مع مشاركة حسنة فى الفقه والطب ، ومحفوظ كثير من الأدب ، واستعمال للنثر فى كتاباته ، بل ربما اخترع بعض العلوم) (٣) .

وعلى كل حال ، فبعد أن حصل صاحبنا هذا ، قدراً كبيراً من العلم

---

(١) الضوء اللامع جـ٨ ص ٢٥٩ ،

(٢) بغية الوعاة ص ٤٨ .

(٣) الضوء اللامع جـ٧ ص ٢٦١

الإسلامى والمعرفة ، ترك المشرق الإسلامى البعيد ، وعم وجهه شطر المشرق القريب ، حيث الشام ومصر . وقد بدأ رحلته العلمية الجديدة ، بزيارة الشام والتعرف على أساتذة العلم به ، وطالبيه ، وقد أفاد كثيراً منهم بعلمه وفكره

ويبدو أن الشام ، لم يستطع أن يغريه بالبقاء فيه مدة طويلة ، ولذا نراه يرحل عنه سريعاً إلى مصر ، التى كانت فى هذه الفترة من الزمن — القرن الثالث الهجرى — ، أكثر إغراء من الشام . فقد كانت حاضرة الخلافة الإسلامية آنذاك ، وكعبة العلم والفكر ، التى يحج إليها كثير من العلماء والفقهاء ، والمفكرين المسلمين فى هذا العصر .

فقد استطاعت منذ انتصارها على الصليبيين ، وصدها لغارات المغول على العالم الإسلامى ، أن تتبوأ هذا المكانة بين أمصار هذا العالم المختلفة .

وتتنازل لها بغداد ، طائعة مختارة ، عن زعامة هذا العالم(١) ، الفكرية والروحية .

يضاف إلى ذلك ، أن كثيراً من العلماء والفقهاء المسلمين ، الذين فروا من بغداد ، إثر الغزو المغولى لها ، لاذوا بحمى مصر .

فالمناخ العلمى فى مصر ، كان أكثر ملائمة له من الشام ، وذهابه إليها قد يكون نهاية المطاف ، وبداية لسطوع نجمه العلمى ، وسط مجامعها الثقافية والعلمية .

ومن ثم فلا نعجب أن نراه ، بعد نزوله مصر ، ومقامه بالبرقوقية سنين ، يجتمع ببعض علمائها ، وفقهائها ، ويناقشهم فى مسائل علمية كثيرة

ثم يظهر نبوغه ، ويشهد له بالعلم والذكاء ، ويتقاطر عليه ، وجهاء مصر ، وفضلاؤها آنذاك ، طالبين العلم والفقه .

---

(١) عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية فى مصر ص ٢٣ ط : الأولى .

يقول السخاوى عنه (وظهرت كفاءته ، وكمل لأته ، فأقبل عليه الفضلاء كابن أسند ، والبدر أبى السعادات البلقينى .. ، وتصدى للتدريس ، والافتاء وذلت له الأعناق ، وشاع ذكره ، وانتشرت تلامذته وفتاواه ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى((١)

ويبدو أن شهرته العلمية ، قد طبقت آفاق مصر كلها آنذاك ، حتى وصلت إلى أسماع أمرائها وسلاطينها .

فابن اياس أحد مؤرخى هذه الفترة ، يذكر ضمن أحداث شهر المحرم سنة ثمان وخمسين وثمانمائة (٨٥٨هـ) ، أن السلطان برقوق خلع على صاحبنا هذا وقلده منصباً علمياً كبيراً فى عصره ، وهو مشيخة الشيخونية ، بدلا من العلامة كمال الدين بن الهمام ، الذى رحل إلى مكة المشرفة ، وكان ذلك بناء على رغبته . (٢)

وقد كان كذلك ، موضع تقدير وإعجاب ، من بعض سلاطين المسلمين خارج مصر وبخاصة فى الأناضول ، موطنه الأصلى . فبعض المؤرخين ، يشير إلى أن سلطان الأتراك العثمانيين فى عصره (٣) ، كان معجباً بعلمه وأدبه غاية الاعجاب ، وكانت بينهما مراسلات علمية كثيرة(٤). ويبدو أن إعجاب هؤلاء السلاطين ، والفضلاء بهذا الرجل ، لم يكن مرده ، علمه وفقه وحسب ، وإنما كان مرد أيضاً ، ما كان يتحلى به من صفات ، خلقية حميدة . فلقد كان يقول السيوطى (حسن الاعتقاد فى الصوفية ، محباً لأهل الحديث ، كارها لأهل البدع ، كثير التعبد على كبر سنه ، كثير الصدقة والبذل ، لا يبقى على شىء ، سليم الفطرة ، صافى القلب ، كثير الاحتمال لاعدائه ، صبوراً على الأذى» . (٥)

---

(١) الضوء اللامع جـ ٧ ص ٢٥٩ – ٢٦٠

(٢) تاريخ ابن اياس « بدائع الدهور» جـ٣ ص ١٨ ط : دار المعارف بمصر

(٣) يبدو أنه محمد الثانى بن مراد ، الذى خلفه سليم الأول فاتح مصر .

(٤) الضوء اللامع جـ٧ ص ٢٦٠ .

(٥) بغية الوعاة ص ٤٨

فالرجل لم يكن عالماً وحسب ، ولكنه كان كذلك ، تقياً ورعاً ، ذا خلق نبيل .

وهذا ماحدا ببعض شعراء هذا العصر إلى مدحه ؛ ومن أحسن ما قيل فيه ، قول البدر حسن ابراهيم الخالدى :

لك الله محى الدين بحـــــر مكارم ... وبحر علوم لا يحاط عميقه
فياجمع البحرين قد فقت حـــاتماً ... وفى الفضل للنعمان أنت شقيقه

ولما وافته المنية سنة ، تسع وسبعين وثمانمائة (٨٧٩هـ) ، رثاه بعض شعراء مصر ، بدموع حراق ، معبرين عن مدى إحساسهم ، بالخسارة الفادحة ، التى خسرها العلم بفقده . ومما يصور ذلك ، أدق تصوير وأصدقه ، قول الشهاب المنصورى فى رثائه :

بكت على الشيخ محى الدين كافيجى ... عيوننا بدموع من دم المهج
كانت أساريرهذا الدهر من درر ... تزهى فبدل ذاك الدر بالسبج
فكم نفى بسماع من مكارمه ... فقراً وقوم بالاعطاء من عوج
يانور علم أراه اليوم منطفئاً ... وكانت الناس تمشى به فى سرج
فلما رأيت الفتاوى وهى باكية ... رأيتها فى بحيع الدمع فى لجج
ولو سرت بثناه عنه ريح صبا ... لاستنشقوا من ثناها أطيب الأرج
ياوحشة العلم من فيه إذا اعتركت ... أبطاله فتوارت فى دجى الربج
لم يلحقوا علم شىء من خصائصه ... عنا ورتبته فى أرفع الدرج
قد طالما كان يقرينا ويقرئنا ... فى حالتيه بوجه منه مبتهج
سقيا له وكساه الله نور سنا ... من سندس بيد الغفران منتسج

ويظهر أن تقدير وجهاء مصر ، وفضلائها ، لهذا الرجل ، وتقاطرهم عليه ، وما تبع ذلك ، من إجلاله ، المكان العلمى اللائق به ، قد أثار حفيظة

---

(١) المرجع السابق والصحيفة .
(٢) المرجع السابق ص ٤٨ — ٤٩ .

كثير من العلماء المصريين عليه . فالسيوطى يذكر أثناء ترجمته له ، أن أباه كان منصفاً له ، على العكس من كثير من العلماء المصريين فى عصره .

وهذا شيء طبيعى يحدث فى كل عصر وزمان ، وقد يحذر أصحاب النقد التاريخى من العلماء المسلمين ، من نقد العلماء بعضهم لبعض ، ورفضوا قول القرين فى القرين ، والمعاصر فى المعاصر . وقالوا قولتهم المشهورة ، يؤخذ بقول العلماء فى كل شيء ، إلا قول بعضهم ، فى بعض (١)

والخصومات بين العلماء ، لم تنقطع على مدى التاريخ ، ولازالت .. ، وستظل .. ما بقى العلم حياً .

ومهما يكن من أمر هذا الغبن ، الذى أنزله كثير من علماء مصر بصاحبنا ، فإن شهادة المنصفين له منهم تزكيه ، وحسبه انصافاً وتزكية ، هذه الكثرة الكثيرة من المصنفات العلمية ، التى تركها لنا ، وهى تزيد على المائة . (٢).

ولكن أغلبها ، رسائل ومختصرات ، ولم يذكر ، من ترجموا له منها إلا أحسنها كما يقولون ، (٣) مثل :

١ ــ المختصر المفيد فى علم التاريخ
٢ ــ أنوار السعادة فى شرح كلمتى الشهادة .
٣ ــ نزهة المعرب فى النحو
٤ ــ التيسير فى قواعد التفسير .
٥ ــ شرح القواعد الكبرى لابن هشام
٦ ــ المختصر فى علم الأثر .

---

(١) انظر كتابنا : منهج النقد التاريخى عند المسلمين والمنهج الأوربى ص ١٠٣ ط : مؤسسة الثقافة الجامعية .
(٢) الضوء اللامع جـ ٧ ص ٢٦٠ .
(٣) السيوطى ــ بغية الوعاة ص ٤٨ .

٧ ــ الاحكام فى معرفة الايمان والأحكام
٨ ــ حل الأشكال فى الهندسة
٩ ــ الالماع بافادة لو للامتناع
١٠ ــ جواب فى تفسير والنجم إذا هوى
١١ ــ مختصر فى علم الارشاد . (١)

ومعظم هذه المختصرات ، لايزال مخطوطاً ، ولم ينشر منها فيما أعلم إلا كتاب المختصر فى علم التاريخ ، وقد نشره المستشرق الأوربى روزنتال معتمداً فى ذلك ، على النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية . (٢)

أما البحث الذى بين أيدينا ، وهو «الأنموذج فى بحث الاستعارة» ، فلم يرد له ذكر ضمن قائمة المصنفات العلمية ، التى ذكرها القدماء له ، مثل : السيوطى ، والسخاوى ، وابن العماد . ولكن عدم ذكر هؤلاء ، لهذا البحث ضمن قائمة مصنفات المؤلف ، لايدعونا إلى الشك فى صحة نسبته إليه ، فهناك أدلة كثيرة ترجح صحة نسبة البحث اليه ، أهمها ،

(أولا) أنه كتب فى صدر الصحيفة الأولى ، تحت عنوانه ، إنه من تأليف أبى عبد الله محى الدين الكافيجى ، وليس هذا وحسب ، بل إن ختم المؤلف وامضاءه ، مطبوعان على آخر صحيفة من هذا البحث (٣) .

(ثانياً) إن طريقة المؤلف فى التعبير ، يغلب عليها النزعة العقلية المنطقية ، وهو فى مناقشات موضوعات بحثه ، ومسائله ، يشبه المتكلمين وأصحاب الجدل والمناظرة لدرجة أنه ، يستعمل بعض مصطلحاتهم ، مثل : أشكال القياس الأربعة ، والهيولى والصورة ، .. ولا غرابة فى هذا

(١) أنظر الضوء اللامع جـ٧ ص ٢٦٠ ، وكذا بغية الوعاة ص ٤٨ ، والاعلام للزركلى جـ٧ ص ٢٢ ط : الثانية .
(٢) نشر هذا البحث ، ضمن كتابه علم التاريخ عند المسلمين . انظر الترجمة العربية له .
(٣) انظر الشكل الأول والثالث ، ص ١٤٦ ، ص ١٧٨ .

فقد قال عنه ، بعض من ترجم له من معاصريه ، إنه كان إماماً فى المعقولات والكلام وأصول الفقه . (١)

(ثالثاً) أننا لو قارنا أسلوب المؤلف ومنهجه فى هذا البحث ، بأسلوبه ومنهجه فى بعض أبحاثه الأخرى ، التى صح نسبتها إليه ، لاتضح لنا ، أنه يشبهها كثيراً .

ولنأخذ على سبيل المثال ، كتاب المختصر فى علم التاريخ ، الذى نشره روزنتال ، فمن ناحية المنهج ، نجد المؤلف يبوب موضوعات هذا الكتاب فى ثلاثة أبواب .

الباب الأول : فى مبادىء علم التاريخ .

الباب الثانى : فى أصول علم التاريخ

الباب الثالث : فى شرف هذا العلم .

وهذا تقريباً ، ما صنعه فى الأنموذج ، فقد حصر مسائله كما سنرى فى بابين : ثم إننا نجده فى المختصر ، يتكلم عن المقدمات أولا ، ويقرر القواعد والأصول ، ثم يشرع بعد ذلك فى الشرح والتفصيل .

يقول مثلا (فإذا تقررت هذه المقدمات ، فلنشرع فى تمهيد أصول علم التاريخ وقواعده ص٣٤٣) ويقول كذلك (فإذا فرغنا من تقرير القواعد والأصول ، فلنشرع فى ايضاحها ص٣٤٤) .

وتجده فى الأنموذج ، يبدأ بعرض آراء العلماء البلاغيين ، قدماء ومتأخرين ، فى تعريف الاستعارة ، ووجهة نظر كل فريق منهم فى ذلك مجملا فى عرضه ، ثم مفصلا بعد ذلك ، ومناقشاً كل فريق على حدة . فمنهجه فى الأنموذج ، وطريقته فى معالجة قضاياه ، تشبه طريقته فى المختصر .

---

(١) بغية الوعاة ص ٤٨ .

وليس هذا وحسب ، بل نجده ، يتمثل فى الأنموذج ببعض أبيات ذكرها كذلك فى المختصر (١) . مثل قول بعضهم :

ألا إن الأشعرى أبى الحسن ومتبعيه فى القبيح وفى الحسن
وإن كان منسوباً إلى الجهل عن قلى لرأى حقيق بالقبول فأعلمن

وقول آخر :

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى
ونار لو نفخت بها أضاءت ولكن أنت تنفخ فى الرماد

ناهيك بالمسحة العقلية المنطقية ، التى يتسم بها أسلوبه التعبيرى فى المختصر وهذا بلا شك يشبه أسلوب الأنموذج .

فنهج الكافيجى فى المختصر ، وأسلوبه التعبيرى ، وأمثلته التى يستشهد بها ، كل ذلك يشبه ، صنيعه فى الأنموذج .

(رابعاً) أن بعض الذين ترجموا له من معاصريه ، (٢) ذكروا أن له كتباً لا تحصى فى العلوم العقلية ، وله مؤلفات أخرى ، فى فروع مختلفة من العلم الإسلامى ، والثقافة العربية نسى المؤلف بعضها ، فلم يستطع أن يذكرها لهم .

فلم لا يكون هذا البحث واحداً من هذه الكتب والمصنفات ..

أظننا على ضوء ذلك ، نستطيع أن نطمئن إلى صحة نسبة هذا البحث إلى مؤلفه ، أبى عبد الله الكافيجى .

وفى مقدورنا الآن ، أن نمضى على هدى من هذه الطمأنينة ، فى تحليل مضمون هذا البحث ، وإلقاء مزيد من الضوء على أهم موضوعاته ومسائله

---

(١) علم التاريخ عند المسلمين ص٣٢٧ ، ص٣٤٨ . وانظر الأنموذج ص١٦٧ ، ص١٥٧

(٢) السيوطى – بغية الوعاة ص ٤٨

وقد حصرها المؤلف فى بابين . خصص الباب الأول ، لعرض آراء البلاغيين ، المختلفة حول تعريف الاستعارة بعامة ، والاستعارة بالكناية على وجه الخصوص وجعل الباب الثانى ، بحثاً مستقلا فى تعريف الاستعارة التخييلية .

أما عن الباب الأول ، فقد حاول المؤلف أن يبين لنا منذ البداية ، أن سبب اختلاف العلماء فى تعريف الاستعارة بعامة ، والاستعارة بالكناية على وجه الخصوص ، يرجع إلى عدم فهم كثير منهم المقصود منها . فمثلا قال بعضهم إنها مجاز لغوى ، وقال آخرون إنها مجاز عقلى . ويظهر أن الذين قالوا : إنها مجاز لغوى ، هم جمهور علماء البيان ، كأبى الحسن الجرجانى — ٣٦٦ هـ — ، الذى عرفها بقوله (وإنما الاستعارة ، ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل ، ونقلت العبارة فجعلت فى مكان غيرها . وملاكها تقريب الشبه ، ومناسبة المستعار له للمستعار منه ، وامتزاج اللفظ بالمعنى ، حتى لا يوجد بينهما منافرة ، ولا يتبين فى أحدهما إعراض عن الآخر) (١) .

وكأبى الحسن الرمانى ٣٨٦ هـ ، الذى عرفها أيضاً بقوله (الاستعارة تعليق العبارة على غير ماوضعت فى أصل اللغة ، على جهة النقل للابانة) (٢)

وتبعه فى هذا أبو هلال العسكرى ٣٩٥ هـ ، فقال ناقلا التعريف السابق ومفسراً له : «الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها فى أصل اللغة إلى غيره ، لغرض . وذلك الغرض ، إما أن يكون شرح المعنى وفضل الابانة عنه ، أو بتأكيده ، والمبالغة فيه ، أو الاشارة اليه بالقليل من اللفظ أو بحسن العرض الذى يبرز فيه) (٣) .

---

(١) ابو الحسن عبد العزيز الجرجانى — الوساطة بين المتنبى وخصومه ص ٤١ ط : الثانية

(٢) ابو الحسن الرمانى : النكت فى إعجاز القرآن ص ٧٩ (المنشور ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن تحقيق محمد خلف الله ، وزغلول سلام ط : دار المعارف بمصر .

(٣) ابوهلال العسكرى : كتاب الصناعتين ص ٢٥٨ ط : الثانية صبيح

كما تبع الرمانى فى هذا أيضاً ، بعض النقاد والبلاغيين ، الذى أتوا من بعده ، كابن رشيق القيروانى ٤٦٣ هـ ، وابن سنان الخفاجى ٤٦٦ هـ ؛ اللذين نقلا تعريف الرمانى لها بنصه (١) ، ولم يضيفا إليه شيئاً .

أما الذين قالوا : إنها مجاز عقلى لا لغوى ، بمعنى أن المتصرف فيها أمر عقلى لا لغوى ؛ فمنهم الفخر الرازى ، ٥٤٤ هـ ، الذى لم يرق له ، تعريف الرمانى لها. فقال معترضاً عليه ، ومفنداً تعريفه لها ، ثم معرفها تعريفاً جديداً ، مغايراً للتعريف السابق . (قال على بن عيسى — الرمانى — الاستعارة استعمال العبارة لغير ما وضعت له فى أصل اللغة . وهذا باطل من وجوه أربعة .

(أولا) أنه يلزم أن يكون كل مجاز لغوى استعارة وقد أبطلناه .

والثانى : يلزم أن يكون الاعلام المنقولة من باب المجاز ، استعارة والثالث : استعمال اللفظ فى غير معناه للجهل بذلك ، يجب أن يكون مجازاً . والرابع أنه لا يتناول الاستعارة التخييلية .

والأقرب أن يقال : الاستعارة ذكر الشيء باسم غيره ، واثبات مالغيره له ، لأجل المبالغة فى التشبيه (٢))

فالرازى ، يعترض على كون الاستعارة مجازاً لغوياً ، للأسباب التى أشار إليها فى النص ، ويرى أنها على العكس من ذلك ، تعد مجازاً عقلياً .

ويحذو حذوه فى هذا ، زكى الدين بن أبى الإصبع العدوانى ٦٥٤ هـ فيورد اعتراضات الرازى السابقة على تعريف الرمانى ، ثم يؤيد الرازى فيما يذهب اليه ، ويرى أن الاستعارة مجاز عقلى ، وبناء على هذا يعرفها بأنها «تسمية المرجوح الخفى باسم الراجح الجلى ، فقد جعلت للراجح الجلى

---

(١) انظر العمدة لابن رشيق ط ص ٢٧١ ط : التجارية ؛ وكذا سر الفصاحة لابن سنان ص ١١١ ط : الخانجى .

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ١٦٥ نقلا عن نهاية الايجاز للرازى ص ٨١ .

ما للموجوح الخفى من الرجحان والظهور ، فتكون قد بالغت فى تشبيه المستعار له بالمستعار منه» (١) .

ويؤيد يحيى بن حمزة العلوى ، كذلك الرازى فى تعريفه (٢) وفهمه لها .

ويبدو أن هذه المسألة كانت محيرة لبعض النقاد القدماء مثل عبد القاهر الجرجانى ٤٧٧ هـ ، الذى اعتبرها فى بعض مؤلفاته مجازاً عقلياً ، واعتبرها فى بعض آخر مجازاً لغوياً .

يقول فى كتابه دلائل الاعجاز (فالاستعارة أن تريد تشبيه الشىء بالشىء ، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره ، وتجىء إلى اسم المشبه به ، فتعيره المشبه وتجريه عليه .

تريد أن تقول : رأيت رجلا ، هو كالأسد فى شجاعته ، وقوة بطشه ، فتدع ذلك وتقول رأيت أسداً) (٣) ، ويرى أن هذا هو النوع الأول من الاستعارة . أما النوع الثانى فهو أمثلته إذ أصبحت بيد الشمال زمامها . ثم ينفى نفياً قاطعاً ، كون الاستعارة ، على النحو الذى ذكره ، مجازاً لغوياً يقول (واعلم أنك ترى الناس ، وكأنهم يرون أنك إذا قلت : رأيت أسداً وأنت تريد التشبيه ، كنت نقلت لفظ أسد ، عما وضع له ، فى اللغة ، واستعملته فى غير معناه ، حتى كأن ليس الاستعارة إلا أن تعمد إلى اسم الشىء فتجعله اسماً لشبيهه ، وحتى كأن لا فضل بين الاستعارة ، وبين تسمية المطر سماء ، والنبت غيثاً ، والمزادة رواية ، وأشباه ذلك مما يوقع فيه اسم الشىء على ما هو منه بسبب . ويذهبون عما هو مركوز فى الطباع من أن المعنى فيها المبالغة ، وأن يدعى فى رجل أنه ليس برجل ، ولكنه أسد بالحقيقة .

---

(١) زكى الدين بن أبى الاصبع العدوانى بدائع القرآن ص ١٥ ط : دار الكتب

(٢)– كتاب الطراز ليحى بن حمزة العلوى ط ص ١٩٩ .

(٣) عبد القاهر الجرجانى دلائل الاعجاز ص ٥٢ ط :

وإنما يعار اللفظ من بعد أن يعار المعنى ، وأنه لا يشرك فى اسم الأسد ، إلا من بعد أن يدخل فى جنس الأسد) (١) .

ثم يؤكد هذه الحقيقة ، التى يذهب إليها فى مفهوم الاستعارة بقوله «ليست الاستعارة ، نقل اسم عن شىء إلى شىء ، ولكنها ادعاء معنى الاسم للشىء» (٢) .

فهو يرى أى عملية ، نقل الاسم عن معناه ، إلى معنى آخر ، فى الاستعارة ، عملية عقلية ، قائمة على الادعاء ، والتصور العقلى المحض . وعلى هذا فالاستعارة ليست من قبيل المجاز اللغوى ، وإنما هى من قبيل المجاز العقلى . ومن ثم نراه ، يعترض على الجرجانى ، والرمانى ، فى تعريفهما للاستعارة ، وفهمهما لها .

وعلى العكس من ذلك ، نراه يعدل عن هذا التعريف ، فى بعض مؤلفاته الأخرى ، التى ألفها بعد «الدلائل» ، كأسرار البلاغة ، ويعرف الاستعارة تعريفاً مغايراً للتعريف السابق ، ويفهمها فهما ، مناقضاً لفهمه السابق لها ، إذ يرى أنها مجاز لغوى .

(اعلم أن الاستعارة فى الجملة ، أن يكون لفظ الأصل فى الوضع معروفاً ، وتدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع ، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر فى غير ذلك الأصل ، وينقله إليه نقلا غير لازم ، فيكون هناك كالعارية (٣) .

وبهذا يتفق عبد القاهر ، وجمهور علماء البيان فى فهم الاستعارة بعامة ، وتعريفها كما يتفق معهم كذلك ، فى فهم الاستعارة بالكناية .

---

(١) المرجع السابق ص ٣١٠ – ٣١١
(٢) المرجع السابق ص ٣١٢
(٣) أسرار البلاغة ص ٣٥ – ٣٦

فهي في نظره : نقل اسم عن مسماه الأصلي ، إلى شيء ثابت معلوم ، ثم حذفه ، والرمز إليه بشيء من لوازمه (١).

ومن ثم فهي تعد طبقاً لهذا المفهوم مجازاً لغوياً .

ولما كان هذا هو رأي علماء البيان القدماء في معنى الاستعارة بعامة ، والاستعارة بالكناية بخاصة ، رأينا المؤلف ، يبدأ به أولا ويذكر تعريفهم لها ، الذي مؤداه ، أن الاستعارة بالكناية ، « هي الاسم المتروك ، المرموز إليه بذكر لازم ، من لوازمه المشهورة شبه ماأريد » . ثم يأخذ في شرح هذا التعريف ، وتفسيره ، محاولا أن يكشف لنا عما اكتنفه من غموض ، وماأثاره بعض المتأخرين حوله من اعتراضات مثل قولهم :

أ) أن الاسم المتروك هنا ، ليس من قبيل المحذوف اللغوي ، فهو متروك لا محذوف . لأنه مسكوت عنه . والاستعارة على هذا النحو ، لا تعد مجازاً لغوياً ، لأن الاسم المتروك مسكوت عنه ، باعتباره العقل ، لا باعتبار قوانين اللغة .

ب) إن الدلالة على المعنى المراد ، هي بالاسم اللازم ، لا بالاسم المتروك . لأنه لو كانت بالاسم المتروك ، لترتب على ذلك اجتماع دلالتين في كل استعارة بالكناية ، والواقع وفحوى الكلام ، ينقضان ذلك .

ويرد على هذين الاعتراضين بقوله :

أولا) إن القدماء لا يقصدون من قولهم ، إن الاستعارة مجاز لغوي ، أن الاسم اللازم يتغير معناه لغوياً ، ولكنهم تصوروا ، عملية النقل في الاستعارة تصوراً عقلياً لا لغوياً . فالمنية مثلا في بيت أبي ذؤيب الهذلي : وإذا المنية أنشبت أظفارها (٢) .

---

(١) المرجع السابق ص ٥١ – ٥٢

(٢) هذا صدر البيت وعجزه «ألفيت كل تميمة لا تنفع» . =

لايصبح معناها أسداً، من ناحية المدلول اللغوى ، وإنما يتصور الانسان ذلك تصوراً عقلياً ، لأن الاستعارة قائمة أصلا على الادعاء .

ثانياً) أن الدلالة على المعنى المراد ، إنما هى واحدة ليست إلا ، ولكنها للاسم المتروك ، دلالة أصلية ، وللازم ضمناً وتبعاً ، لكنهم أقاموا التابع ، مقام المتبوع ، رغبة فى الايجاز والاختصار .

ومن هذه الاعتراضات كذلك ، قولهم :

ج) لو كانت الاستعارة بالكناية أمراً لغوياً ، لفهمه أهل اللغة ، ولكنهم بمنأى عن ذلك .

ويرد على هذا قائلا ، إن اللغويين ، لايعنون إلا بالبحث عن المعانى اللغوية للألفاظ دون الاهتمام بتحديد المصطلحات اللفظية ، وبيانها ، والأساس فى بحث الاستعارة بالكناية فى رأيه ، هو تحديد معنى هذا المصطلح ، وبيان صفة هذا اللفظ ، لا الكشف عن معناه اللغوى .

د) أن اثبات الاستعارة على الوجه السابق ، يعد اثباتاً لها بطريق غير طريق اللغة .

وهذا الاعتراض ، فى رأيه ، لا أساس له من الصحة . لأن الهدف من إثبات الاستعارة ، بهذه الطريقة ، هو تصوير اللغة بصورة المعقول .

وبعد أن ينتهى من ذكر ماأثاره بعض المتأخرين من اعتراضات ، حول تعريف القدماء للاستعارة ورده عليها ، مفنداً اياها ، ينقل لنا : رأى السكاكى فيها ، الذى يختلف بعض الاختلاف ، عن رأى القدماء .

فالسكاكى يعرف الاستعارة مطلقاً بقوله (هى أن تذكر أحد طرفى

= وهو من مرثية أبي ذؤيب ، التى مطلعها .

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع

أنظر تعليق صاحب معاهد التنصيص على هذا البيت ص ١٩٢ – ١٩٣ جـ ١ -

التشبيه ، وتريد به الطرف الآخر ، مدعياً دخول المشبه فى جنس المشبه به . دالا على ذلك ، باثباتك للمشبه ، ما يخص المشبه به((١) .

وهو يرى بناء على هذا التعريف ، أن الاستعارة تقوم على إدخال المستعار له ، فى جنس المستعار منه . فالمنية مثلا ، فى بيت الهذلى ، تصبح أسداً ، وتدخل فى جنس الأسود ، لاكتسابها بعض صفاتها . ومن ثم يصبح اسم المشبه به فى الاستعارة التصريحية اسما بحسب قانون اللغة ، أما فى الاستعارة المكنية ، فهو موضوع للمشبه به بالتأويل .

ويترتب على ذلك ، أن يصبح للحيوان المفترس اسمان ، أحدهما : أسد ثانيهما منية . ويرى أن اسم المنية موضوع للأسد ادعاء ، وبناء على هذا ، فهذا الاسم ليس مستعملا فى معناه الحقيقى ، بل فى معنى مجازى ، فالاستعارة مجاز لغوى .

ولا خلاف فى هذا بينه وبين القدماء ، ولكن الخلاف بينهما ينصب على تحديد موضع الاستعارة بالكناية فى مثل قولنا : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، فهو يرى أن موضع الاستعارة ، هو المنية ، بينما هم يرون أنها فى الحيوان المفترس الذى شبهت به المنية فى الاغتيال .

ويرى المؤلف ، أن السكاكى ليس على صواب فى هذا ، لأننا لو اعتبرنا المنية استعارة بالكناية ، لأصبحت الاستعارة تبعاً لهذا صفة المتكلم لا فعله .

ثم إنه قال : إنها اسم المشبه به المتروك ، وهذا لا يصح انطباقه على المنية .

وعلى كل حال ، فالمؤلف يرى ، أنه من الممكن أن نوفق بين كلام السكاكى ، وكلام القدماء فى هذا لو أخذنا قوله عن المنية ، إنها استعارة

---

(١) المفتاح ص ١٥٦ ط : التقدم بمصر .

بالكناية على سبيل المسامحة ، وعلى إقامة الاسم الظاهر مقام الاسم الخفى المتروك .

ومهما يكن من أمر ، فيبدو أن تعريف السكاكى للاستعارة بالكناية ، على النحو الذى رأينا ، لم يرق لبعض البلاغيين المتأخرين ، الذين أتوا من بعده ، كالخطيب القزوينى ، فأعرض عنه ، وعرفها تعريفاً مغايراً ، لتعريف السكاكى ، ومغايراً كذلك لتعريف القدماء .

وقد عرض المؤلف هذا التعريف مناقشاً إياه . ونصه ، أن الاستعارة بالكناية ، هى :

«تشبيه مضمر فى النفس ، لايصرح بشىء من أركانه ، سوى لفظ المشبه به ، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به ، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلا ، أجرى عليه اسم ذلك الأمر ، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنيا عنه ، واثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخيلية .(١) .

مثل تشبيه المنية فى النفس بالأسد ، فهذا استعارة بالكناية ، أما اثبات الأظفار المختصة بالأسد للمنية ، فاستعارة تخيلية . والاستعارة على النحو الذى رأينا ، هى فى الاثبات نفسه ، أى فى الفعل لا فى الاسم ، وعلى هذا فهى مجاز عقلى لا لغوى .

ويرى المؤلف ، أن الخطيب ليس على حق فى هذا ، لأن الاستعارة سواء أكانت تصريحية أم مكنية ، مجاز لغوى لا عقلى . ولا خلاف بين قولنا رأيت أسداً فى الحمام» ، وبين قولنا» أنشبت المنية أظفارها بفلان » فكل واحد منهما مبنى على المبالغة فى التشبيه ، ثم إن كلمة الأسد فى المثال الأول ، مستعمله فى غير معناها اللغوى ، إذ يقصد بها الرجل الشجاع ،

---

(١) الايضاح للخطيب القزوينى ص ١٧٦ .

وهذا هو رأى الجمهور ، وهو يتفق معهم فى ذلك ، ولكنه يختلف معهم ، فى معنى كلمة المنية فى المثال الثانى ، إذ يرى أنها مستعملة فى معناها الحقيقى ، وهذا غير صحيح ، لأنه يترتب على ذلك ، أن تصبح الاستعارة فى الاسناد لافى اللفظ ، أى مجازاً عقلياً لا لغوياً .

ثم إن الأصل فى الاستعارة ، أنها تشبيه حذف أحد طرفيه ، وهذا لايفهم من سياق الكلام وتتابعه ، ولكن يفهم من بنائه على حالة مخصوصة .

وواضح من مناقشة المؤلف ، لرأى السكاكى ، ورأى الخطيب القزوينى فى الاستعارة ، أنه لم يؤيد أيا منهما فى رأيه . ويبدو أن الرأى الذى حظى عنده بالقبول ، ولقى منه كل تأييد ، هو رأى القدماء فيها . يقول (وأما طريقة الأقدمين فى الاستعارة فهى خالية مما ذكر ، ومبنية على أساس الحق والصواب ، وواضحة لا غبار عليها فى التحقيق ، وإن خفيت على بعض الأذهان ، لعدم التفكر فيها حق التفكر) . (١)

هذا عن مضمون الباب الأول ، من البحث . أما عن الباب الثانى الذى الذى جعله مبحثاً مستقلا فى الاستعارة التخيلية كما أشرنا ، فقد بدأه بذكر تعريف القدماء ، لهذا المصطلح .

ومؤداه ، أن الاستعارة التخيلية ، هى جعل الشى للشىء ، أو إثبات الشىء للشىء ، كاثبات اليد للشمال ، فى مثل قول لبيد : « إذ أصبحت بيد الشمال زمامها » .

وكاثبات الأظفار للمنية ، فى مثل قول الهذلى :

«وإذا المنية أنشبت أظفارها»

هذا هو رأى القدماء فيها ، وتعريفهم لها . أما رأى السكاكى ، فخلاصته

---

(١) انظر ص١٦٧ من هذا البحث .

أن الاستعارة التخيلية ، هى صورة وهمية محضة ، لا يشوبها شيء من التحقق الحسى أو العقلى (١).

كلفظ الأظفار فى قول الهذلى ، « وإذا المنية أنشبت أظفارها » ، أى أنه لما شبه المنية بالأسد ، توهم أن المنية دخلت فى جنس الأسود ، فأخذ يتصورها فى مخيلته كما لو كانت أسداً ، ويخترع لها صورة وهمية مثل صورة أظفار الأسد ، ثم يطلق لفظ الأظفار على هذه الصورة الوهمية«٢». ويعترض المؤلف ، على هذا التعريف للاستعارة التخيلية ، ويرفضه لما فيه من تعسف شديد ، ولأنه غير جار على قوانين اللغة ، وأساليبها فى التعبير ، بل أسرارها الجمالية ، التى لم يشعر بها السكاكى ، وكيف يشعر بهذا (٢) ، وهو الذى حول البلاغة ، كما يقول شوقى ضيف « إلى قوانين وقواعد تخلو من كل من ما يمتع النفس» . (٣)

وعلى كل حال ، فهذا هو رأى السكاكى فى الاستعارة التخيلية ، أما رأى الخطيب القزوينى فيها ، فيتفق ورأى القدماء ، إذ يرى أن الاستعارة التخيلية ، هى أثبات لازم المشبه به ، إلى المشبه(٤) كاثبات الاظفار للمنية فى المثال السابق .

ويؤيد المؤلف الخطيب القزوينى فى هذا ، كما يؤيد القدماء كذلك ، ويرى أن الاستعارة التخيلية على هذا النحو ، قرينة الاستعارة بالكناية ، وهما متلازمتان ، تلازم مادة الوجود وصورته ، وهذا هو رأى جمهور علماء البيان كذلك .

هذه إلمامة سريعة ، بما اشتمل عليه هذا البحث من موضوعات ومسائل ، تتعلق بموضوعه ، وهو تعريف الاستعارة . ونلحظ أن المؤلف ، قصر

---

(١) المفتاح ص ١٠٨ وكذلك الايضاح ص ١٧٩ .

(٢) المفتاح ص ١٥٦ – ١٥٧ .

(٣) شوقى ضيف – البلاغة تطور وتاريخ ص ٢٨٨ .

(٤) الايضاح ص ١٧٩ .

موضوع بحثه على هذه الناحية فقط من دراسة هذه الظاهرة البيانية ولم يتعرض مثلا للحديث عن أنواعها وأقسامها المختلفة ، ولم يقارن كذلك بينها وبين غيرها من أنواع المجاز اللغوى ، كالتشبيه مثلا ، أو الكناية ، معتقداً أن تعريفها هو الأساس فى فهمها ودراستها بعد ذلك . وقد أدى به هذا ، إلى أن يقصر بحثه على ذكر بعض التعريفات المختلفة ، ومناقشتها مناقشة عقلية ، دون أن يحاول الكشف عن هذه الظاهرة البيانية ، فى النصوص الأدبية ، التى تكسبها جمالا فى التعبير ، وروعة فى التخيل والتصور.

ومهما يكن من أمر فهذا البحث ، بالرغم من اقتصاره على جانب واحد من جوانب دراسة الاستعارة ، فواضح أنه لايقل أهمية وجودة ، عن تلك الأبحاث والمصنفات العلمية الأخرى ، التى ذكر هاله بعض معاصريه ، على أنها أحسن مؤلفاته ، بينما هو فى الحقيقة يفوق كثيراً منها . وإذا كان الأمر كذلك : فلم أغفل المترجمون لصاحبنا من معاصريه ذكر هذا البحث؟؟

أعتقد أن هذا غير مقبول ، ولا معقول ...

فأغلب الظن أن صاحبه لم ينساه ، ولم ينساه كذلك مؤرخو عصره ، ولكنهم تجاهلوه . ويبدو أن السبب فى هذا ، يرجع إلى أن هؤلاء المؤرخين ، لم تعجبهم غلبة النزعة العقلية المنطقية ، على هذا اللون من الدراسة الأدبية ، الذى هو أكثر التصاقاً بالذوق والوجدان . وقد كانوا يصدرون فى ذلك ، عن الذوق العام ، الذى يسود البيئة المصرية ، التى كانوا يتفيئون ظلالها ، والذى كان يسيطر على الدراسات البيانية بها ، تلك التى كانت تقوم أساساً على الوجدان الفنى والحس الأدبى.

وربما يرجع هذا لأسباب كثيرة ، تتعلق بالبيئة وأهلها من المصريين.

يقول أستاذنا الخولى (فلأسباب عنصرية ، من صلتهم بالعروبة نسبا منذ القدم ، ولأسباب مادية من مسامتة بلادهم للجزيرة العربية ، وتيسير الاتصال بها ، وبأهلها من جوانب مختلفة ، ثم لأسباب أخرى سياسية وعملية

وبتأثير البيئة بمعنيها المادى والمعنوى ، جنح المصريون إلى المنهج الأدبى فى درس البلاغة (١) ، أو مايسميه مؤرخو البلاغة ، فى وقتنا الحاضر ، بالمدرسة الأدبية ، تلك التى تجعل محور دراستها ، النص الأدبى ، مفسرة له ، وكاشفة عن أسراره الجمالية ، وقيمته الفنية ، معتمدة فى ذلك كله ، على الذوق والوجدان . بعكس المدرسة الأخرى ، التى اصطلحوا على تسميتها بالمدرسة الكلامية ، وهى التى تنظر إلى البلاغة ، على أنها قواعد وأحكام عقلية ، وأقيسة منطقية (٢) ، ومما يؤسف له أن هذه القواعد تحولت بمرور الزمن ، إلى قوالب جامدة جافة ، لاماء فيها ولا رواء .

وأكثر أصحاب هذه المدرسة ، لم يكونو عرباً ، لا بالمربى ولا بالمنشأ ، ولم يكونوا كذلك قريبين من البيئة العربية ، وإنما كانوا بعدين عنها ، فى الشرق القصى ، فى فارس وإيران ، وسمرقند والأناضول وغيرها من بلاد العجم (٣) وبعدهم عن بيئة العرب ، وعن العرب أنفسهم ، جعلهم بمنأى عن ذوقهم ومن ثم فلاغرابة أن رأيناهم يقدمون العقل على الذوق فى الدراسات البلاغية.

ويبدو أن صاحبنا ، قد تأثر بهذه المدرسة ، فقد كان من بين أساتذته كما ذكرنا فى ترجمته البرهان حيدرة ، أحد تلامذته التفتازانى ، الذى يعد من شيوخ هذه المدرسة . يضاف إلى ذلك ، أن صاحبنا ، كان عجمياً ، فى مرباه ومنشأه ولا شك أن هذا كله ، قد أثر على اتجاهه البلاغى ، فطغى عقله ، وفكره على روحه وأحاسيسه .

وبالرغم من أن السيوطى ، كان أحد تلامذته المعجبين به ، وأحد الذين ترجموا له ، فانه لم يتأثر بمنحى أستاذه البلاغى ، وإنما كان العكس منه ، يفضل اتجاه المدرسة الأدبية ، شأنه فى هذا ، شأن كثير من علماء

---

(١) أمين الخولى – فن القول – ص ١٠٢ – ١٠٣ .

(٢) انظر الفرق بين المدرستين فى المرجع السابق ص ٨١ – ٩٣ .

(٣) انظر تعليق أمين الخولى – على مادة بلاغة – بدائرة المعارف الإسلامية – الترجمة العربية المجلد السابع .

مصر فى عصره . وقد قال تلك القولة المشهورة عنه، التى يفصح فيها عن اتجاهه الأدبى فى درس البلاغة (ورزقت التبحر فى سبعة علوم ، التفسير والحديث ، والفقه والنحو ، والمعانى والبيان ، والبديع على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم ، وأهل الفلسفة) (١) ولايزال هذا الاتجاه الأدبى ، القائم على الذوق والوجدان ، هو الاتجاه الغالب على الدراسات البلاغية والنقدية ، فى مصر عصرنا الحاضر .

ويتمسك به ، كثير من علماء البلاغة المعاصرين والمجددون خاصة ، ويعتبرونه ، أحد الدعائم التى يقوم عليها ، التجديد البلاغى (٢)

تحقيق النص

اعتمدت فى تحقيق هذا المخطوط الأنموذج فى بحث الاستعارة « على النسخة الوحيدة ، الموجودة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٣٦٦ بلاغة . وقد اكتشفت أنها نسخة نادرة وأصيلة ، إذ يرجع تاريخ نسخها إلى سنة احدى وستين وثمانمائة (٨٦١ هـ) ، لا إلى احدى وستين وتسعمائة ٩٦١هـ ، كما جاء خطأ فى فهرست دار الكتب المصرية (٣) . ويبدو أن الذى أوقع المفهرس فى هذا الخطأ ، هو أنه لم يستطع قراءة آخر فقرة ، من هذا المخطوط وهى التى تحدد تاريخ النسخ ، وهو معذور فى هذا ، لأنها مكتوبة بخط ردىء جداً ، غير واضح الحروف والقسمات.

أضف إلى ذلك ، ركاكة أسلوبها التعبيرى ، وتشابك جملها . وتلاصق حروفها فى الرسم ، ضاربة بقواعد الخط العربى عرض الحائط ، مما اتعبنى كثيراً فى قراءتها ، وتفسير معمياتها . وقد جاء فيها (قال المؤلف أبقاه الله

---

(١) السيوطى – حسن المحاضرة ط : ص ١٥٥ ط : الموسوعات .

(٢) من هؤلاء : ا – أمين الخولى – فى فن القول ص ٦٤ .

ب – شوقى ضيف فى البلاغة تطور وتاريخ ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .

ج – محمد زكى العشماوى : قضايا النقد الأدبى والبلاغة ص ٣٥٥ – ٣٥٧ .

(٣) انظر فهرست دار الكتب المصرية (الكتب الواردة إلى الدار فى الفترة من ١٩٢٩ م – ١٩٣٥ م) . تصنيف فؤاد سيد ، ج ٢ بلاغة .

تعالى ونفع به المسلمين ، حصل الفراغ «من تأليفه فى حادى عشر من ربيع أول ، سنة احدى وستين ، وثمانمائة (١) ، لعاشر (ليلة) (٥) عاقبتها ، (ليلة)(٢) مولد محمد صلى الله عليه وسلم . وكان الفراغ من نسخة فى يوم الثلاثاء المبارك ، سابع عشرين من رجب الفرد ، سنة انتهاء املائه

على يد كاتبه محى الدين محمد الكافيجى

وعلى هذا يكون تاريخ النسخ هو ٢٧ رجب سنة احدى وستين وثمانمائة أى بعد الفراغ من تأليفه بحوالى ثلاثة أشهر ونصف تقريباً .

وقد نسخ أمام مؤلفه ، وعلى يده ، وقد وقع على هذا بامضائه وختمه بخاتمة ، وعلى هذا نستطيع القول ، بأن هذه النسخة ، هى أقدم ماكتب عن الأصل ، إن كان هناك ثمة أصل ..، ومن ثم نستطيع الاعتماد عليها وحدها ، فى تحقيق هذا المخطوط .

أما عن وصفها : فهى تحتوى على ثلاثين لوحة ، مقاس ١٨×٢٤سم . وتتكون كل لوحة من صحيفتين ، وعدد أسطر كل صحيفة أحد عشر سطراً

وهذه النسخة ، مكتوبة بخط نسخى واضح ، ومشكول ، ولكن هناك أخطاء كثيرة فى الشكل . وعلى بعض هوامشها ، حواشى مكتوبة بخط ردىء ، لايقرأ إلا بصعوبة ويبدو أن كاتب هذه الحواشى ، هو ناسخ المخطوط نفسه ، فخطها يشبه فى رسم حروفه خط المخطوط . ولكن يبدو أن الناسخ ، لم يعنى بكتابة هذه الحواشى ، عنايته بكتابة نص المخطوط . ويظهر أن السبب فى هذا ، يرجع إلى أن المؤلف ، هو الذى كان يملها عليه أثناء النسخ(٣) لأنها تتفق كثيراً ، ومنهجه فى التفكير ، وطريقته فى التعبير

---

(١) لم يكتبها الناسخ كاملة الحروف ، ولكنه ذكر مثالثة أحرف اختصاراً وهى ثمن. انظر الشكل رقم (٣)

(٢) ما بين الأقواس إضافة من عندنا لتستقيم العبارة .

(٣) من الأدلة على هذا ، أنه يقول فى حاشية ٤ ، بعد مناقشته لراى السكاكى فى الاستعارة (فإذا تأملت هذا حق التأمل ، يظهر لك الحق ها هنا ، ظهوراً تاماً ، بحيث لا يبقى للريب ، سبيل إليه). وواضح أن هذا كلام المؤلف .

ويبدو أن الناسخ كان يسرع تبعاً لهذا فى الكتابة ، ويظهر أنه لم يكن يرفع القلم أثناء كتابة هذه الحواشى إلا فى نهاية كل سطر ، ومن ثم جاءت عباراتها متشابكة فى كثير من الأحيان ، ومبتورة الكلمات وناقصة الحروف

وهى تشبه فى خطها ورسم حروفها ، ومافيها من سقط ومعميات الفقرة الأخيرة من هذا المخطوط ، التى أشرنا إليها آنفاً .

وثالثة الأثافى ، ركاكة أسلوب نص هذا المخطوط ، التى لاتنم عن إحساس فنى بجمال اللغة ، ومناحى العرب فى التعبير ، ولكنها تنم عن أن صاحبها يجيد التفكير أكثر من التعبير ، وقد يكون حجة فى فهم اللغة ، ولكنه عاجز عن تذوقها ، والاحساس بأسرارها البيانية . ولقد آثرت أن أحافظ على صدق النقل وأمانة الأداء ، لا على صحته ، فلم أحاول إصلاح الأسلوب ، خوفاً من أن يؤدى هذا إلى تغيير النص الأصلى ، تغييراً تاما ، واكتفيت فى بعض الأحيان ، بالاشارة ، إلى مافى النص من ركاكة تعبيرية ، أو سقم فى الأسلوب ، أو استعمال لبعض ألفاظ اللغة ، استعمالا غير صحيح .

وقد عثرت بهذه النسخة على كثير من الأخطاء اللغوية والنحوية ، التى يبدو أنها من فعل الناسخ . ولذا فقد كان ، أول عمل لى فى تحقيق هذا النص هو تصحيح هذه الأخطاء ، وتصويبها ، ثم تقديم النص للقارىء صحيحاً ، خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية . وقد كانت الخطوة الثانية ، قراءة النص قراءة مستأنية ، ومحاولة فهم عباراته الملتوية ، وتفسير ما قد يغمض منها على القارىء ، ووضعه أسفل بعض الصفحات حتى يتسنى للقارىء فهم النص والمضى فى قراءته .

كما قمت بشرح بعض المصطلحات البلاغية والأصولية ، التى وردت فى النص ، شرحاً وافياً ، فى أسفل بعض الصفحات كذلك .

وقد بذلت أقصى ما فى جهدى ، لعزو كل شاهد أدبى ، سواء أكان

من الشعر ، أم من النثر إلى قائله ، وبيان مايتضمنه من معانى ؛ إن كانت هناك ثمة ضرورة لذلك .

كما بينت ، مواضع الشواهد القرآنية من سورها .

وقد فضلت أن أقدم النص للقارىء بدون حواشيه ، حتى لاتختلط هذه الحواشي ، بتعليقاتى ، وتحقيقاتى لبعض النصوص ، التى أفردتها أسفل بعض الصفحات .

وآثرت أن أجمع الحواشى ، فى آخر البحث ، بمعزل عن النص الأصلى وقد رقمتها حسب ورودها فى النص ، واضعاً أسفل الرقم حرف «ج» تمييزاً له عن أرقام حواشى التحقيق.

وبعد : فأرجو أن تكون هذه المقدمة ، بمثابة ضوء ساطع ، يكشف للقارىء ، عن ظلمات هذا النص ومعمياته ، ويعينه على المضى فى قراءته وفهمه .

وختاماً : أشكر الأستاذ المحقق الدكتور محمد زغلول سلام ، على تفضله باعارتى هذا الأثر النفيس ، وحثه لى على المضى فى هذا الطريق .

وعلى الله توكلت وإليه أنيب

الاسكندرية فى أكتوبر ١٩٧٣م .

تحقيـــق النص

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه العون : الحمد لله الذى هدانا إلى سبيل الحق والرشاد ، وأرسل رسوله بالهدى ، لصلاح البلاد والعباد ، صلى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه الأمجاد .

أما بعد : فأقول ، لما كثرت الأقوال والشبه ، والشكوك فى شأن الاستعارة بالكناية ، وفى بحث الاستعارة التخييلية ، وفى بيان تلازمهما كثرة ، تكاد أن تلحق الكلام فى حق المرام ، باللغز والأحجية ، لمدافعة بعضها بعضاً ، ولظلمات حيلولتها بين الألفاظ والمعانى ، ولقد كانت العقول متحيرة حتى صح أن يقال فى شأنها ، المثل السائر : إنى أراك تقدم رجلا وتأخر الأخرى(١) ، ألفت هذا الأنموذج ، لحل عقد تلك الشبه ، ولترجيح تلك الأقوال بعضها على بعض ، مع الحاقها بأبحاث سنحت للغرض القاصر ، والفكر الفاتر ، وجعلته مشتملا على بابين :-

أما الأول : ففى منشأ تلك الأقوال ، وفى ترجيح بعضها على بعض ، بقدر الوسع والامكان.

أقول لا شك ، بأن كل واحد من الاستعارة بالكناية ، والاستعارة التخيلية مزال عن أصله (٢) ، وليس مجرى على ظاهره ، والعلم ضرورى ، بأن المنية فى نحو قولك ، : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، ليست كالمنية فى نحو قولك دنت منية فلان ، فى ظهور الدلالة معلى معناها ، وفى تفهيم المراد منها للسامع(٣) وأن الأظفار فيه ، ليست كالأظفار فى مثل قولك ، :

---

(١) تعزى العبارة التى أصبحت مثلا ، إلى يزيد بن الوليد ، من كتابة إلى مروان بن محمد حين بلغه عنه تلكؤه فى بيعته فقال له « أما بعد : فإنى أراك تقدم رجلا وتأخر أخرى ، فاعتمد على أيهما شئت والسلام » . أنظر مقدمة أدب الكتاب لا بن قتيبه ص ٢٠ ط : ليدن .

(٢) أى أصل معناه اللغوى .

(٣) يرد بهذا على بعض البلاغيين المتأخرين ، كالخطيب القزوينى ، الذى يرى أن لفظ المنية مستخدم فى الحالتين فى معناه الحقيقى . يقول فى كتابه الايضاح (فالمراد بالمنية فى البيت – أى بيت الهذلى – هو الموت لا الحيوان المفترس ، فهو مستعمل فيما وضع له على التحقيق ص ١٨٠ الايضاح) .

أنشب السبع أظفاره بفريسته في الدلالة على المرام ، وفي تقريب المعنى إلى الأذهان . فمن هنا نشأت الشبه والاشتباه ، والالتباس والحيرة ، في فهم المقصود منها .

فمنهم من قال : إنها مجاز لغوى (١) ، ومنهم من قال بخلاف ذلك (٢) فإن قلت ، هذا الاختلاف ليس واقعاً في محله ، فإن ذلك أمر لغوى ، فليرجع إلى اللغة ، أو إلى العرب العرباء أو ، إلى النقل عن أئمة اللغة ، قلت : أولا : إن محل النزاع ها هنا ، هو الخالى عما ذكر ، إما للتعذر ، أو لانقطاع النقل عنهم (٣).

وثانياً أن النقل والسماع ، والتتبع ليست بشرط فى آحاد المجازات (٤) ، وإن كانت شرطا فى أنواعها على المذهب المختار .

وكذلك لم يدونوا المجازات تدوينهم الحقائق ، لكونها مبنية على تفاوت المناسبات ، بحسب تفاوت اعتبارات الأذهان ، فكم بينها من تفاوت غير داخل تحت ضبط وحصر وقريب من ذلك قول أهل المعقول ، الدلالة الالتزامية مهجورة فى العلوم (٥) جـ١

وقد ساق الخطيب القزوينى هذا الرأى ، معترضاً على السكاكى ، الذى يرى أن لفظ المنية فى بيت أبي ذويب الهذلى : وإذا المنية أنشبت أظفارها : ألفيت كل تميمة لا تنفع مجاز لا حقيقة والكافيجى يؤيد السكاكى فيما يذهب إليه .

(١) وهذا هو رأى جمهور علماء البيان ، مثل أبي الحسن الرمانى ، وأبي الحسن الجرجانى وابن رشيق ، وأبي هلال العسكرى ، وابن سنان الخفاجى ، والحاتمى شيخ السكاكى والسكاكى أنظر مقدمة تحقيق هذا البحث ص ١٣١ .

(٢) أى أنها مجاز عقلى لا لغوى ، ومن الذين قالوا بذلك : الفخر الرازى ، وابن أبي الأصبع ويحى بن حمزة العلوى . أنظر مقدمة التحقيق ص ١٣١ — ١٣٢ : .

(٣) أى عن العرب العرباء

(٤) لأن بعض الأصوليين ، يرون أن المجاز بجميع أنواعه ، موضوع لا مسموع . أنظر : عروس الأفراح للسبكى ص ١٧٩ .

(٥) لأن العلم أخبار آحاد ، وخبر الواحد لا يفيد اليقين إنما الظن . أنظر الاحكام فى أصول الأحكام : لابن حزم ص ط ط الخانجى ..

وثالثاً لو وجدها هنا شيء مما ذكر ، فهو لا يمنع اختلاف الناس فيها لكونه ظنيا ، فلا يقطع الاحتمال . ونظير هذا ، قول أهل الأصول ، يجوز إحداث قول مخالف لما سبق من الأقوال إذا لم يخالف الاجماع .

فإذا لم يوجد دستور معتمد يرجع إليه ، فيكون حال الناس فيها ، كحال قوم انكسرت سفينتهم وسط عباب البحر ، يعوم فيه(١) بنفسه طلباً للخلاص والنجدة . فاذا انتقش ماذكر في صحيفة صفاء ذهنك .

أقول : هاهنا بحثان : أحدهما : بحث الاستعارة بالكناية ، فالاستعارة بالكناية عند الأقدمين من علماء البيان (٢) ، : هي الاسم المتروك المرموز إليه بذكر لازم من لوازمه ، المشهورة شبه ما أريد . وفهم منه عند الاستعمال بالقرينة بمعناه الأصلي (٣) فخرج عنه الاستعاره التصريحية ، والتجريدية ، والمجاز المرسل ، فيكون اسم المشبه بلا تمحل فيه ، جارياً في الاستعارة بالكناية بهذا المعنى ، أقرب إلى مباحث الألفاظ واللغة ، واضبط ، وأما الترك فهو كثير كالحذف جـ٢

فإن قلت : الاستعارة بالكناية كثيرة الدوران ، وهي بهذا المعنى ألغاز فتنافي حسن الاستعارة (٤) ، قلت : لا ثم ذلك ، وإنما يكون ألغازاً لو لم يذكر ، لازم بين من لوازمه ، والمفروض ذكره . ثم إن الاستعارة بالكناية أبلغ من الاستعارة التصريحية ، فإن الانتقال فيها دائم ، كدعوة الشيء ببينه.

---

(١) العبارة ناقصة ، وركيكة ولكي يستقيم معناها : فينبغي إضافة كلمة كل واحد ، قبل فيه .

(٢) يبدو أنه يقصد بذلك علماء البيان ، الذين عاشوا في الفترة ، من منتصف القرن الثالث الهجري حتى منتصف القرن الخامس ، كأبي الحسن الجرجاني . وعبد القاهر ، والزمخشري .....

(٣) أي وفهم من هذا التعريف ، أن الاسم المتروك مستعمل في معناه الأصلي .

(٤) هذه العبارة لغتها ركيكة ، وغير واضحة الدلالة ، ويبدو أنه يريد أن يقول: إن الاستعارة لو كانت ألغازاً وتعمية ، لضاعت قيمتها الجمالية .

فإن قلت فإذا كان الأمر كذلك ، فلم لاتجعل كناية (١) ، وهى أقرب وتغنى عن ارتكاب خلاف الظاهر .

قلت لأجل رعاية وتوجيه كلامهم . ولرعاية الأصل فإن الملزوم أصل ، ومتبوع ، واللازم فرع وتابع(٢) ، والاعتبار بالأصل أصل (٣) .

والتحقيق أنه لا معنى لاعتبار الكناية المصطلحة هاهنا (٤) ، إلا بامعان النظر ، وزيادة التفكر ، على ماسيجىء من بعد ، إن شاء الله .

فإن قلت ، إنما تتم الاستعارة بالكناية هاهنا ، لوأريد بالاسم المتروك ، الملزوم الحقيقى(٥) ، إذ لا علاقة بين اللازم ، وبين ملزومة الادعائى .

قلت يتم أيضاً ، لو أريد ، بذكر اللازم ملزومة الادعائى ، لقيام قرينة دالة على ذلك . ومثل هذا الجواب ، يجاب عن الاعتراض ، الذى يورد

---

(١) هذا إذا اعتبرنا المشبه به ، مستعملا فى معناه الحقيقى ، على رأى الخطيب القزوينى فهى فى هذه الحالة تشبه الكناية ، التى يعرفها البلاغيون : بأنها لفظ أطلق وأريد به غير لازم معناه مع عدم وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى .

وكان المفروض ، أن تسمى تبعاً لهذا كناية (لكنه لما كان هذ اللازم دل عليه لفظ المنية ، من السبعية لازماً بطريق الادعاء ، لا بطريق الحقيقة ، فإن اغتيال السبع لا يوجد فى المنية ، فسميت استعارة ، فاشير إلى المعنيين بقولنا استعارة بالكناية ، عروس الأفراح ص ١٥٢). وهذا التعليل على رأى الخطيب القزوينى ، أما على رأى السكاكى ، فهناك تعليل آخر ، يذكره لنا صاحب عروس الأفراح ، ومؤداه ، أنها « إنما سميت بذلك مراعاة للكناية والاستعارة المصطلح عليها ، على العكس فيما سبق ، فإن المنية استعملت فى السبع ، فكانت تسميتها استعارة ، حقيقية اصطلاحية ، ولما كان كونها استعارة ، غير مقصودة بالافادة ، بل المقصود إفادة أن لها اغتيال السبع ، ذكر فيها لفظ الكناية ، لأن اللفظ استعمل فى شىء والمراد إفادة لازمه ومرد هذا فى رأيه ، هو أن السكاكى يرى ، أن الأصل هو استعارة السبع للمنية لا المنية للسبع فلما عكس فى الصورة ، كانت استعارة مكنيا عنها .

(٢) الملزوم : أى المشبه به ، اما اللازم فهو المشبه .

(٣) يريد ان يقول ، إن الاستعارة بالكناية ، سميت بهذا الاسم ، لأن المشبه به وهو الأصل غير مذكور فى الكلام ، ولكن كنى عنه ، بذكر لازم من لوازمه .

(٤) أى لا معنى من تسميتها كناية ، بالمعنى الاصطلاحى المتعارف عليه ، بين البلاغيين

(٥) أى لو اريد بالمشبه به ، معناه الحقيقى .

على الاسم المتروك ، المسمى بالاستعارة بالكناية . ثم إن مباحث الاستعارة بالكناية إنما هى من مداحض الأفهام ، ومن مزال أقدام أذهان الأنام ، ومن مطارح أفكار الأقوام ، وفيها غموض واعتراضات لابد من ايرادها ، وحلها هاهنا ، حتى يظهر لك ، حسن وجه المرام عن النقاب ، ظهور الشمس بعد بعد تكشف السحاب .

أحدها : أن الاسم المتروك ليس من باب المحذوف اللغوى ، إذ لو كان منه لجاز ذكره ، كالمحذوف لكنه لا يجوز ، إذ لا يحصل معنى معتد به عند ذكره . ولهذا يقال إنه اسم متروك ، ولا يقال : إنه اسم محذوف ، وأن المتروك ، إنما هو بمحض اعتبار العقل ، فلايكون اثبات الاستعارة بالكناية بهذه الطريقة ، جاريا على قانون اللغة (١) فيكون مردوداً .

والجواب عنه (٢) : أن المتروك يستعمل كثيراً بمعنى المحذوف ، وكتب الفن(٣) مشحونة به يشهد بذلك من يطالعها . ثم إن المعلوم هاهنا ، عدم ذكر المحذوف ، لا امتناع جواز ذكره . ومن المعلوم ، أن الأول لايستلزم الثانى(٤) لكونه أعم منه . ألا ترى أن المحذوف ، الذى وجب حذفه ، لم يذكر مع جواز ذكره.(٥).

قال الزمخشرى : إن من المصادر ، مايضمر أفعاله ويجعل استعمالها كالشريعة المنسوخة ، كقولهم : شكراً ، وكفراً ، وعجباً ، وسبحان الله ، ومعاذ الله وقال أكثر النحاه : من العوامل اللفظية ، أسماء الأفعال ، وبعضهم (٦) هى فى التحقيق أسماء المصادر ، النائبة مناب الأفعال ، والتقريب ظاهر .

---

(١) يريد المعترض أن ينفى ، كون الاستعارة بالكناية ، حسب التعريف السابق لها ، مجازاً لغوياً . لأن الاسم المتروك ، الذى لم يذكر فى الكلام ، مسكوت عنه باعتبار العقل لا باعتبار قوانين اللغة وأن تصور عدم ذكره ، تصور عقلى محض .

(٢) أى اعتراض هذا المعترض .

(٣) يقصد بذلك كتب الفن البيانى .

(٤) أى وجود الملزوم ، لا يستوجب ، وجود اللازم .

(٥) فمن باب أولى ، أن لايذكر ، المحذوف الذى يمتنع جواز ذكره .

(٦) أى وبعضهم يقول .

وأما اعتبار معونة العقل فيها (١) فلا بد منه ، فلا ينافيها (٢) ، فإن كل لفظ ، محتاج فى الدلالة على معناه إلى معونة العقل (٣) ، ولولا هى لما تم دلالته عليه .

ثانيهما : أن اعتبار الاسم المتروك ، هو اعتبار كل اعتبار ، فإن الدلالة على المعنى المراد ، إنما هى بالاسم اللازم ، لا بالاسم المتروك ، فيكون لغواً .

ثالثها : أن الدلالة عليه ، لو كانت حاصلة بالاسم المتروك ، لزم اجتماع دلالتين فى حالة واحدة ، فى كل استعارة بالكناية ، لكن الواقع خلاف ذلك ، بشهادة الفحوى والاستعمال ، فيكون اعتبار الاسم المتروك فيها مردوداً .

رابعها : أن لا اعتبار لدلالته عليه (٤) ، عند تحقيق دلالة اسم اللازم عليه لاضمحلالها عنده ، اضمحلال الكوكب عند سطوع الشمس .

خامسها : أنها لو اعتبرت ، لزم من ذلك الاعتبار أحد المحذورين ، إما ترجيح التأكيد على التأسيس ، وإما تأكيد إحدى الدلالتين لأخراها ، وكل منهما لم يقل به أحد ، هاهنا . والجواب عن الشبه الأربع (٥) ، : أن الدلالة على المعنى المراد هاهنا ، إنما هى دلالة واحدة ليست إلا ، لكنها إنما هى للاسم المتروك ، قصداً وأصالة ، وللاسم اللازم ضمناً وتبعاً ، فأقاموا التابع مقام المتبوع (٦) ، طلباً للايجاز ولقصد السلوك ، فى أقوى الطريقتين ،

---

(١) الضمير هنا عائد على الاستعارة بالكناية .

(٢) أى لايتناقض هذا مع كونها مجازاً لغوياً .

(٣) لأن العقل ، هو الذى ، يعقل معانى الألفاظ ، ويتخذ من اللغة وسيلة لابراز ذلك فى أوعيتها اللفظية .

(٤) الضمير هنا عائد على الاسم المتروك .

(٥) هذه الشبه الأربع ، يمكن حصرها فى شبهتين فقط . هما الأولى والثانية ، وأما الباقية فهى تفريع عليهما ، وتفصيل لهما .

(٦) يريد أن يقول إن الدلالة على المعنى المراد فى مثل قولنا «أنشبت المنية أظفارها» ، إنما هى أصلا للاسم المتروك ، أى الأسد الذى شبهت المنية به ، وفرعاً للاسم اللازم أى المنية وهذا يعنى ، أن الاسم المتروك فى الاستعارة بالكناية مستعمل فى معناه الحقيقى ، وأن اللازم تابع له فى المعنى ، ولكنهم أحلو التابع محل المتبوع طلباً للايجاز .

فتأمله حق التأمل، حتى يظهر لك أن شيئاً منها لم يتوجه على طريقتهم (١)، فى الاستعارة بالكناية .

والحاصل أن منشأ الاعتراض ، هو عدم الفرق بين موجب المحاورة ، بحسب دلالة اللفظ وبين مقتضى العقل بحسب نفسه ، بدون تلك الطريقة ، كما أن حاصل الجواب عنه ، هو الفرق بينهما ، ولو كان ماذكره المعترض صحيحاً ، لما احتيج إلى اعتبار اسم اللازم أيضاً ، فإن الانتقال العقلى، إنما هومن نفس اللازم،(٢) لا من اسمه بشهادة الوجدان . وهذا الذى ذكرته من الفرق بينهما ، هو أمر دقيق ومعنى لطيف واعتبار غريب ، اعتبروه لرعاية مقتضى المحاورة ، وقد غفل عنه المتأخرون(٣)، من علماء علم البلاغة فوقعوا فى حيص بيص ، وتاهو فى كيت وكيت، فليكن هذا على ذكر منك فإنه ينفع فى مواضع كثيرة مشكلة .

سادسها : أن الايجاز هاهنا ، ايجاز قصر، لاايجاز حذف(٤) ، فعاد

---

(١) أى طريقة علماء البيان القدماء . الذين قالوا : إن الاستعارة مجاز لغوى .

(٢) يقصد بذلك أن الاسم اللازم ، فى الاستعارة بالكناية ، لايتغير معناه ،لغوياً ، فهو ثابت على حاله ، لأن نقل الاسم فى الاستعارة، من معناه الحقيقى ، إلى معنى مجازى ، عملية عقلية ، فهى على حد تعبير عبد القاهر فى الدلائل « ليست نقل اسم عن شىء إلى شىء ، ولكن ادعاء معنى الاسم للشىء ص ٣١٢ دلائل الاعجاز » .

وهذا الادعاء ، تصور عقلى ، لا لغوى ، ويؤيد المؤلف عبد القاهر فى هذا الرأى .

(٣) يبدو أن يقصد بالمتأخرين هنا ، الخطيب القزوينى ومن أتوا بعده من شراح التخليص

(٤) الايجاز نوعان : قصر وحذف . والمقصود بالقصر ، تقليل الألفاظ وتكثير المعانى مثل قوله تعالى :

«ولكم فى القصاص حياة ياأولى الألباب» .

أما ايجاز الحذف ، فقد يأتى على أوجه منها مثلا ، حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كقوله تعالى « واسأل القرية» أى أهلها . أو حذف الجواب اختصاراً لعلم المخاطب به ، كقوله تعالى :

«ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، وأن الله رءوف رحيم » ، أى لولا ذلك لعذبكم .

أو اسقاط حرف من الكلام ، كاسقاط لا من قوله تعالى « يبين الله لكم أن تضلوا» والمقصود أن لا تضلوا . أنظر كتاب الصناعتين لأبى هلال العسكرى ص ١٦٩ — ١٨٣ ط : صبيح .

الاشكال. والجواب عنه ، أن الإيجاز هاهنا ، هو: ايجاز الحذف على مامر تحقيقه فى مطلع الجواب الأول.

السابع : أن الايجاز ها هنا ، إذا كان ايجاز الحذف على ماذكرته ، كان المناسب للتنبيه على المرام ، أن يقال : الاستعارة بالكناية ، هي الاسم المحذوف ، لا الاسم المتروك . فلم إختاروا العبارة المحتملة (١) ، وتركوا العبارة الظاهرة ، فى تفهيم مرادهم ، مع أنهم فى مقام الإرشاد والتعليم ، لا فى الألغاز والتعمية . والجواب عنه : أن أرباب البلاغة ، لما قصدوا توسعه طرق إدراك المعانى ، للتيسير (٢) ، مع أن فى بعض تلك الطرق نكتا غريبة ، وأسراراً عجيبة ، ودقائق لطيفة ، مختصة به ، تفوت تلك النكت المطلوبة لو لم يكن لها طريق مختص بها ، وقصدوا أيضاً ، الأغتنام ، بغنائم تلك الأسرار ، والفوز بلذائذ تلك الدقائق .

ولمثل هذا ، رتب أرباب المعقول الأشكال الأربعة (٣) المختلفة بالجلاء والخفاء ، فى الانتقال إلى المطالب والنتائج . اختاروها تنبيهاً على تلك الأسرار وكلامهم إنما هو مع من ، يفهم مرادهم منه ، قال تعالى : وأعرض عن الجاهلين (٤)

الثامن : أن الاستعارة بالكناية على الوجه المذكور لو كانت أمراً لغويا ، لكان يفهمه أهل اللغة ، حين العرض عليهم ، كسائر اللغويات ، لكنهم عن فهمها بمراحل ، بلا شبهة ، بل كانو يعدون التكلم بها بمنزلة التراطن ، والتكلم بالعجمية .

---

(١) أى التى تحتمل أكثر من معنى .

(٢) أى قصدوا ذلك للتيسير .

(٣) وهى صور الاستدلال ، ومعنى الاستدلال ، اكتساب اثبات الخبر للمبتدأ أو نفيه عنه بواسطة تركيب جمل ولهذا صور أربع ، هى الاثبات الكلى ، أو الاثبات البعضى ، أو النفى الكلى ، أو النفى البعضى ، أنظر مفتاح العلوم للسكاكى ص ١٨٤ – ٢١٦ .

وبتعبير أصحاب منطق أرسطو ، الكلية الموجبة ، أو الجزئية الموجبة . والكلية السالبة ، أو الجزئية السالبة .

(٤) سورة الاعراف آية ١٩٩ وتمامها «خذ العفو وأمر بالمعروف واعرض عن الجاهلين»

والجواب عنه ، أن اللغوى قد يستعمل (١) ، بمعنى المأخوذ من موارد الاستعمالات ، لا بمعنى المسموع منهم ، ولا بمعنى (٢) المنقول عنهم .

ألا ترى أن العلماء يقولون : الحمد فى اللغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل ، وهو بمعنى (٣) المأخوذ من موارد الاستعمال. والسر فى عدم الفهم ، أن دأبهم (٤) ، هو فهم المعانى من الألفاظ ، لا الاشتغال ، بتعريف المفهومات ، ولا بتحديد الأمور (٥). والتحقيق ، أن بحث الاستعارة بالكناية ، هو بيان الاصطلاح ، وبيان صفة اللفظ ، لا بيان المعنى اللغوى(٦).

ومثل هذا كثير جداً فى العلوم العربية .

التاسع : أن الأمر لو كان كما ذكرته ، لما أنكره كثير من العلماء العارفين باللغات والاصطلاحات ، والجواب عنه ، أن سبب الانكار هاهنا ، هو الذهول عن سر كلامهم ، وعدم التأمل فيما قصدوه من النكت والدقائق . على مامر .

---

(١) أى اللفظ .

(٢) هذه العبارة ، غير صحيحة لغوياً ، ولا مستساغة كذلك ، لأن الصفة ينبغى أن تتبع الموصوف ، فى كل شىء ، حتى فى التعريف والتنكير ، ولم يحافظ المؤلف على صحة هذه القاعدة هنا ولكى تصبح هذه العبارة صحيحة لغوياً ينبغى أن يقول إن اللغوى قد يستعمل اللفظ ، بالمعنى المأخوذ من موارد الاستعمالات ، لا بالمعنى المسموع منهم ، ولا بالمعنى المنقول عنهم) .

(٣) هذا التعبير غير صحيح لغوياً . وينبغى أن يصحح على النحو الذى أشرنا اليه فى التعليق السابق .

(٤) الضمير هنا عائد على اللغويين .

(٥) يؤخذ على العلماء اللغويين أنهم لا يشغلون أنفسهم إلا بتحديد المعانى اللغوية للالفاظ وأن فهمهم لمعانى الألفاظ يقف عندهذا الحد وهذا يعد قصوراً منهم ، لأن للألفاظ معانى أخرى غير المعانى اللغوية ، وهى المعانى الاصطلاحية ، التى يصطلح عليها أصحاب كل علم من العلوم ، أو فن من الفنون وقد يختلف مفهومها من علم إلى علم ومن فن إلى فن .

(٦) يريد أن يقول ، إن هدفه من البحث فى الاستعارة بالكناية هنا ، هو تحديد هذا المصطلح وبيانه ، لا الكشف عن معناه اللغوى .

ولذلك أنكر بعض الناس ، حقائق الأشياء ، كما أنكر بعض الحكماء ، المحسوسات ، والبديهيات بأسرها. على أنك قد عرفت أيضاً أن المقصود ، هاهنا ، هو بيان الاصطلاح ، وكشف صفة اللفظ ، لا بيان المعنى اللغوى ولا مشاحة فى الاصطلاح إذا صدر عن غرض صحيح .

وها هنا الأمر كذلك .

العاشر : أن إثبات الاستعارة بالكناية على الوجه المذكور ، اثبات لها بغير طريق اللغة ، فهل هذا إلا قعقعة وتقول ، وتكلم بما وراء المقصود ، فيكون مردوداً. والجواب عنه ، أنه بيان الاصطلاح . لا اختراع اللغة ، والتكلم فى معناها بالعقل ، على مافسر تحقيقه مراراً .

الحادى عشر منها : أن العدول فى اثباتها إلى الطريق المذكور ، هو العدول بلا فائدة ، مع ترك الأصل المعين له . والجواب عنه ، أن فائدته ، هى تصوير طريق اللغة بصورة المعقول (١) ، لكى يكون أقرب إلى القبول ، فيكون هو فى التحقيق ، اثباتاها ، باللغة معنى .

والاعتبار للمعانى ، لا للصور والمبانى . ونظير ذلك ، قول العلماء ، الأصل فى النصوص هو التعليل . وقد عرفت أن التحقيق ، أنه بيان الاصطلاح ، وليس فى شىء من اثبات اللغة بالاستدلال .

الثانى عشر : أن هذا الاثبات ، اثبات الشىء بمثله ، بل بأخفى منه ، وهو غير جائز . والجواب عنه ، أنه ليس من باب الاثبات فى التحقيق ، وإنما هو تنبيه على المرام. فمن لم ينتبه عليه(٢) ، فهم معرضون عنه .

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى .
ونار لو نفخت بها أضاءت ولكن أنت تنفخ فى الرماد.(٣)

---

(١) وهذا هو رأى عبد القاهر الجرجانى ، فى إدراك معنى الاستعارة والكناية يقول «إن الاستعارة كالكناية ، فى أنك تعرف المعنى فيها من طريق المعقول ، دون طريق اللفظ ص ٢٨٦ دلائل الاعجاز) .

(٢) والصحيح لغوياً ، إليه لا عليه .

(٣) أشار المؤلف إلى هذين البيتين فى كتابة المختصر فى علم التاريخ – ص ٣٤٨ تحقيق

ونعم قول من قال (١) :

ومن البلية عذل من لا يرعوى عن جهله وخطاب من لايفهم .

الثالث عشر : أن كثرة الشبه المتعارضة هاهنا ، موجبة للتوقف فى المطلوب ، فضلا عن اليقين والجزم به ، فمن أين يحصل لك الوثوق به ، حتى تختار قولهم (٢) فيها ، على قول غيرهم .

والجواب عنه : أنه يحصل لنا من جهة الوجدان ، ومن العثور على مرادهم ها هنا ، بتتبع أقوالهم فيها ، وبالتأمل فيها على سبيل التوجيه والانصاف بدون التعصب والاعتساف ، ومثل هذا جائز فى مثل ذلك .

وأما كثرة تلك الشبه ، فلاينافى ماذكرنا ، فانها نشأت من الذهول عن أغراضهم ، ومن التكاسل فى التأمل فى أقوالهم .

وكم من عائب قولا صحيحاً وآفته من الفهم السقيم(٣).

فلو كانت كثرة الشبه ، موجبة للتوقف فى المطلوب ، لأوجبته فى أكثر مسائل العلوم ، إذ لا يخلو عنها (٤) .

روزنتال – ، ولم ينسبها إلى قائل معين. ويبدو أنها لبعض المتأخرين ، إذ لم يرد لها ذكر فى كتب البلاغيين القدماء ، ولم نعثر لها على أثر فى نصوص الشعر العربى حتى القرن الخامس الهجرى.

(١) هذا البيت للمتنبى ، من قصيدته ، التى قالها فى هجاء « ابن كيغلغ » ، ، ومطلعها :

لهوى النفوس سريرة لا تعلم عرضاً نظرت وخلت أنى أسلم .

ويروى فى الديوان عن «غيه» بدلا من عن «جهله» .

أنظر الديوان ج ٤ ص ٣١٣ تحقيق البرقوقى .

(٢) الضمير هنا عائد على علماء البيان القدماء .

(٣) يعزى هذا البيت للمتنبى ، من قصيدته التى قالها فى انطاكية ، بسبب قتل مهره وفرسه ، والتى مطلعها : إذا غامرت فى شرف مروم فلا تقنع بما دون النجوم .

ويقال إن أحد معنى هذا البيت ، من قول بى تمام لأبى سعيد الضرير ، حين سأله ، لم لا تقول ماليس يفهم فاجابه : ولم لا تفهم مايقال الديوان ج ٤ ص ٣١٢ ط : البرقوقى .

(٤) لأن أكثر هذه المسائل ، موضع خلاف بين العلماء .

الرابع عشر : ماذكرت هاهنا ، هو أصل من الأصول ، لا يكفى فيه الظواهر والظنون، وماذكرتم فى بيانه كله ظواهر وظنون ، فلايكفى فيه

والجواب ؟ أن الأصل نوعان : أحدهما قطعى لايكفيه الظاهر والظن ، فإنه لا يفيد اليقين لقوله تعالى: « وإن الظن لايغنى من الحق شيئا(١)».

ثانيهما : ظنى استقرائى ، يكفيه الظاهر ، كما فى العلوم الاستقرائية ، والأصل المذكور ها هنا ، من قبيل النوع الثانى ، فحصل التقريب بلا شبهه (٢).

الخامس عشر : أن الاشتغال بأمثال هذه العلوم ، بدعة وعبث . والجواب عنه ، سلمنا أنها بدعة لكنها واجبة ، إذ لايطلع على أسرار نظم القرآن ، وغرائبه، إلا بمعرفة أمثال هذه العلوم والاصطلاحات .

وأما فائدة الاشتغال ، بأمثال هذه الاصطلاحات ، فهى نظم القرآن ، على ماينبغى ، كما ينبغى ، بحيث يحصل به الاطلاع على معناه المفضى إلى تصديق الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، فى جميع ما أجابه ، وهو وسيلة الفوز بسعادة الدارين ، وهو غايته .

قا الله تعالى : لمثل هذا فليعمل العاملون (٣).

وأن الألفاظ واللغات ، والاصطلاحات كلها ألطاف الله تعالى ، وأن التفكر فى ألطاف الله ، نظير شكره .

---

(١) سورة النجم آية ٢٨ .

(٢) تنقسم العلوم حسب افادتها للمعرفة إلى قسمين ، قسم صادق بالضرورة ، كالبديهيات وقسم غير صادق بالضرورة . إذ يحتمل الصدق والكذب ، ونتائجه ظنية ترجيحية ، كالعلوم التى تعتمد على الملاحظة والتجربة ، والبحوث الاستقرائية ، وعلوم اللغة والبيان من هذا القبيل ، أى هى علوم ظنية استقرائية كما يرى المؤلف .

أنظر مقدمة ابن خلدون ص ٤٠ ط : الشعب ، ومقدمة كشف الظنون لحاجى خليفة. ص ١٠ — ١٣ .

(٣) الصافات آية ٦١ .

ولهذا قيل : إن العلماء فى محاوراتهم ، ومناظراتهم ، ومطالعاتهم ، يشكرون الله تعالى .

هذا بعض ما سنح لي فى توجيه كلامهم (١) ، وتقرير مرامهم ، وإيضاح مقاصدهم . ولقد اقتصرت دائرة توسعه الكلام على هذا القدر ، فإن فيه كفاية وتذكيراً لأولى الألباب ، الذين هم جبلوا على قول الحق والصواب ، وعصم طبعهم عن التعصب ، بفضل الله ، يؤتيه من يشاء ، من الخير وفهم الخطاب .

«ربنا لاتزغ قلوبنا ، بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب (٢)».

فمن أطلع على شيء فيه طغيان القلم ، أو زلة القدم ، فليسعف عنه ، فان الجواد قد يكبو ، وإن الصارم قد ينبو ، وإن الانسان محل التغير والنسيان ، وأن الحسنات يذهبن السيئات .ج٣. ثم إن طريقتهم(٣) ، لما كانت غير مرضية عند السكاكى أعرض عنها ، وأختار غيرها وفسر مطلق (٤) الاستعارة ، فقال : هى أن تذكر أحد طرفى التشبيه ، وتريد به الطرف الآخر مدعياً دخول المشبه ، فى جنس المشبه به ، بنصب قرينة دالة على ذلك .

فتقول : رأيت فى الحمام أسداً ، وأنت تريد به الشجاع ، مدعياً أنه من جنس الأسد ، فتثبت للشجاع ، مايخص المشبه به ، وهو اسم جنس ، مع سد طريق بإفراده بالذكر.

وتقول أيضاً : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، وأنت تريد بالمنية السبع ، بادعاء السبعية ، لها وانكار أن تكون شيئاً غير سبع . فتثبت لها ، مايخص

---

(١) الضمير عائد هنا على علماء البيان القدماء .

(٢) سورة آل عمران آية ٣ .

(٣) أى طريقة علماء البيان القدماء فى تعريف الاستعارة .

(٤) أى الاستعارة بعامة .

المشبه به ، وهو الأظفار . ثم فسر الاستعارة بالكناية ، فقال : الاستعارة بالكناية ، هى أن تذكر المشبه ، وتريد المشبه به ، بواسطة قرينة دالة على ذلك ، وهى أن تنسب إليه شيئاً من لوازم المشبه به . فتقول مخالب المنية نشبت بفلان ، طاوياً لذكر المشبه به ، وهو السبع جـ٤ . ولايخفى عليك ، أن الاستعارة بمعنى ، الذكر المخصوص ، سواء أكانت مطلق الاستعارة ، أو الاستعارة بالكناية ، هى فعل المتكلم لا صفة اللفظ (١)

ومنه (٢) قولهم ، الاستعارة هى استعمال اسم المشبه فى المشبه به ، بواسطة قرينة دالة على ذلك . وكذلك قولهم ، المشبه به مستعار منه ، والمشبه مستعار له ، واللفظ مستعار . فتكون لفظة الاستعارة ، مستعملة عندهم فى المعنيين.

فالاستعارة التى نحن بصددها ، هى : اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى ، بواسطة قرينة دالة عليه .

وهذا ظاهر فى الاستعارة التصريحية ، ولايظهر فى الاستعارة بالكناية ، إلا بأن يجعل اسم المنية مرادفاً للاسم السبع ، فيكون اسما له بهذا التأويل .

فتكون الاستعارة بالكناية ، على هذا التأويل : هى اللفظ الموضوع لمعنى إدعائى ، مستعملا فيما شبه به ، بواسطة قرينة دالة عليه .

نحو المنية فى قولك ، : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، فإنها اسم للسبع بالتأويل ، قد استعملت فى المنية ، الشبيهة بالسبع .

وهذا توجيه كلامه(٣) ، بحسب مايفهم منه ظاهراً ، فتكون الاستعارة مطلقاً ، اسم المشبه به مذكوراً تحقيقاً ، مستعملا فى المشبه ، لكن ذلك

---

(١) أى أن المتصرف فيها هو المتكلم ، فهى عملية عقلية لا لغوية .

(٢) أى ومن هذه التعريفات .

(٣) الضمير عائد هنا على السكاكى .

الاسم فى الاستعارة التصريحية ، اسم بحسب قانون اللغة ، بخلافه فى الاستعارة بالكناية ، فإنه موضوغ للمشبه به بالتأويل (١) ، فيكون للحيوان المفترس اسمان عنده ، أحدهما : سبع . وثانيهما : المنية ، فيكون هذا التقرير ضابطاً ظاهراً ، بخلاف تقرير كلامهم فى الاستعارة بالكناية (٢).

لكن فهم ذات المنية ، لا يقتضي فى التحقيق استعمال ذلك الاسم ، فى غير ماوضع له ، وأما القول ، بأنه موضوع للسبع إدعاء فانه لايقتضى الخروج عما وضع له(٣) ، فضلا أن يقتضى الاستعمال فى غيره .

فإذا قوله(٤) ، ليس بمعتبر ، وجار على مقتضى المحاورة والاستعمال فلا يلتفت إليه أصلا . وأما الفهم من الاسم المتروك ، فهو شائع فى الاستعمال وجار على قانون اللغة ، وله نظائر لاتعد ، ولا تحصى .

فإذا القول ها هنا ، قولهم (٥) بشهادة المقام ، وفحوى الخطاب .

---

(١) أى بالادعاء .

(٢) يشرح المؤلف هنا ، تعريف السكاكى للاستعارة ، مبيناً وجه الخلاف بينه ، وبين جمهور علماء البلاغة ، فهو يعرف الاستعارة بعامة ، بانها اسم المشبه به مذكوراً تحقيقاً مستعملا فى المشبه . المفتاح ص ١٥٦ .

وهذا الاسم ، فى الاستعارة التصريحية مستعمل فى معناه الحقيقى ، الذى يحدده له المعجم اللغوى ، بينما هو فى الاستعارة المكنية اسم للمشبه به بالتأويل . ويترتب على هذا ، أن يكون للمشبه به اسمان ، اسم بحسب قانون اللغة . واسم مجازى ، وضع للمشبه به ادعاء . وبناء على هذا ، فكلمة المنية فى قول الهذلى وإذا المنية أنشبت أظفارها » ليست مستعملة فى معناها الحقيقى فهى مزالة عن أصل معناها اللغوى . ولكن بعض البلاغيين القدماء يرون أنها مستعملة فى معناها الحقيقى ، وليست مزالة عن أصل معناها اللغوى .

لأن عملية ، نقل المعنى فى الاستعارة ، من الحقيقة إلى المجاز ، قائمة على الادعاء فهى مجرد تصور عقلى محض . يقول عبد القاهر الجرجانى (لأنه إذا كانت الاستعارة ، ادعاء معنى الاسم ، لم يكن الاسم مزالا عما وضع له ، بل مقراً عليه ص ٣٤١ ولائل الاعجاز (. . وقد تبعه فى هذا الرأى ، بعض المتأخرين كالخطيب القزوينى .

(٣) أى فى أصل اللغة .

(٤) الضمير عائد هنا على السكاكى .

(٥) الضمير عائد على علماء البيان القدماء .

والتحقيق أن فهم ذات المنية ، ومسماها من أسمها ، هو فهم المعنى الحقيقى الموضوع له بشهادة اللغة والاستعمال ، بحيث لا سبيل إلى جعله مجازاً أصلا ، فضلا أن يكون على سبيل الاستعارة بالكناية ، كما أن فهمها من الاسم المتروك ، هو فهم المعنى المجازى على سبيل الاستعارة بالكناية ، على طريقتهم(١)

فإن قلت كيف يتم هذا الرد عليه ، فلعل مراده غير مافهمت من ظاهر كلامه. قلت يتم ، فإن الكلام معه ، إنما هو بحسب دلالة كلامه على مراده ، إذ لا سبيل لنا إلى الاطلاع على مراده منه ، بدون دلالة كلامه عليه .

فإن قلت : قد صرح السكاكى فى كتابه (٢) ، بأن الاستعارة بالكناية ، هى اسم المشبه به المتروك ، فعلى هذا الإشكال فى كلامه ، لاخلاف بينه وبين القوم .

قلت يتوجه الإشكال عليه ، حيث قال فى كتابه أيضاً ، المنية فى نحو قولك : أنشبت المنية أظفارها ، هى استعارة بالكناية ، فعادت المخالفة بينهما من هذا الوجه (٣) .

وأما القول بأن المراد ها هنا ، ذكر المنية ، فتكون الاستعارة بالكناية ، ها هنا ، صفة المتكلم (٤) ، بخلاف ماسبق ، حيث قال هناك ، : الاستعارة

---

(١) يريد أن يقول إن علماء البيان القدماء ، يفهمون ذات المنية ومسماها ، حسب ما يحدده المعجم اللغوى لها من معنى ، لكن عندما تصبح اسما متروكا فى الاستعارة بالكناية لا يفهمون منها إلا المعنى المجازى. وهذا الكلام إذا على أخذ ظاهره ، وضح منه أنه لاخلاف ، بين هؤلاء العلماء ، وبين السكاكى فى هذا الشأن .

(٢) أى المفتاح فى علوم البلاغة .

(٣) بالرغم من اتفاق السكاكى ، مع جمهور علماء البيان القدماء ، فى فهم مدلول المنية فى الاستعارة بالكناية ، فإنه يختلف معهم فى تحديد موضع الاستعارة بالكناية ، فى مثل قولنا : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، إذ يرى أن موضعها هو المنية ، بينما يرى الجمهور ، أنه الحيوان المفترس ، الذى شبهت به المنية فى اغتيال البشر ، ورمز إليه بشىء من صفاته ، وهو الأظفار .

(٤) أى أننا لو سلمنا جدلا ، بأن المنية فى المثال السابق هى الاستعارة بالكناية ، ووافقنا السكاكى ، على رأيه هذا ، لأصبحت الاستعارة تبعاً لهذا ، صفة المتكلم لا فعله . =

بالكناية ، هى اسم المشبه به المتروك ، فليس بتوجيه يقبله الطبع والذوق .

فإن قلت ، فهل عندك وجه فى دفع تلك المخالفة والاشكال ، قلت : نعم ، بأحد وجهين ، الأول : أن يحمل قوله المنية استعارة بالكناية على المسامحة ، وعلى إقامة الاسم الظاهر الجلى ، مقام ذلك المتروك الخفى ، تيسيراً وتسهيلا ، بحيث يكون هو مطمح النظر ، والاعتبار ، وأن يحمل قوله الاستعارة بالكناية ، هى أنها اسم المشبه به المتروك ، على التحقيق وبيان حقيقة الحال ، دفعاً للتناقض المتوهم بين كلاميه ، وللمخالفة بينه ، وبين القوم .

والوجه الثانى : أن يكون قوله الاستعارة بالكناية ، هى اسم المشبه به المتروك ، محمولا على مذهب القوم فيها .

كما يجوز أن يكون قوله المنية ، هى استعارة بالكناية محمولا على مذهبه فيها ، لكن لا يخفى عليك أن هذا الوجه ، لا يدفع المخالفة ، ولا الاعتراض المشهور الوارد على مذهبه فيها (١) ، وإن كان يدفع التناقض بين كلاميه ، فيكون هو الأول (٢).

ثم لما كان ، كل واحد من مذهب القوم (٣) ، ومذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية ، غير مرضى عند الخطيب صاحب التخليص أعرض عنه ، فقال : الاستعارة بالكناية هى التشبيه المضمر فى النفس يدل عليه اثبات مايختص بالمشبه به للمشبه ، نحو تشبيه المنية فى النفس بالسبع ، استعارة بالكناية ، ونحو اثبات الاظفار المختصة للسبع بالمنية ، استعارة تخيلية (٤) . فلايكون هنا مجاز لغوى أصلا ، فاذا لاتغيير ولاتحويل على

= وهذا يخالف ماقاله سابقاً ، من أن الاستعارة بالكناية ، هى اسم المشبه به المتروك .

(١) أنظر التعليق رقم (٣) فى الصحيفة السابقة .

(٢) أى يؤخذ قوله فيها على المسامحة .

(٣) أى جمهور علماء البيان .

(٤) ونص عبارة الخطيب فى ذلك ، هو «قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشىء من أركانه ، سوى لفظ المشبه به ، من غير أن يكون هناك ، أمر ثابت حساً أوعقلا ، أجرى =

ماقصده ، إلا فى ذلك الاثبات(١) ، الذى يكاد أن يكون من قبيل المجاز العقلى(٢) ، بل هو منه ، عند التحقيق ، وإمعان النظر .

وا لحاصل أن منشأ ، التغير والتبدل(٣) ، هو الاثبات لا مفردات الكلام والألفاظ ، فلما حول التعلق عما هو له إلى غيره ، سمى ذلك التعلق الاثبات المدلول عليه بالهيئة التركيبيةاستعارة تخيلية ، كما سمى ذلك التشبيه المضمر فى النفس ، الذى يدل عليه الاثبات المذكور ، بفحوى الكلام ، وبشهادة المقام استعارة بالكناية جـ٦ . وهذا أيضاً توجيه كلامه (٤) بحسب ما فهم منه ، لكنه فى التحقيق هو سراب مطمع ابتداء ، ومؤيس انتهاء . فإن الغرض من نحو قولنا ، أنشبت المنية أظفارها بفلان ، مثل الغرض من نحو قولنا رأيت أسداً فى الحمام ، فى كون كل واحد منهما مبنيا على المبالغة فى التشبيه ، وعلى دعوى الاتحاد وتناسى التشبيه .

فكما أن ذلك الغرض لايتم فى نحو قولنا ، رأيت أسداً فى ا لحمام ، إلا إذا كان الأسد ، مستعملا فى الرجل الشجاع ، على سبيل الاستعارة ، وكذلك لا يتم ذلك الغرض فى نحو قولنا : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، إلا إذا اكن اسم السبع المتروك ، المرموز إليه ، مستعملا فى المنية على سبيل الاستعارة بالكناية .

ولا شك أن ذلك الغرض ، يفوت على طريقة الخطيب (٥) ، بل هى

= عليه اسم ذلك الأمر ، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية،أو مكنيا عنها ،واثبات ذلك الأمر المشبه استعارة تخيلية الايضاح ص ١٧٦ .

(١) أى اثبات الاظفار للمنية .

(٢) لأن اثبات الأظفار للمنية تصور عقل محض ، قائم على الادعاء ، أى ادعاء أن المشبه قد ا كتسب شيئاً من صفات المشبه به ، فكانه بذلك قد دخل فى جنسه ، وبذلك تصبح الاستعارة عند الخطيب مجازاً عقلياً ، لا لغوياً كما يرى الجمهور .

(٣) أى فى المعنى .

(٤) الضمير هنا ، عائد على الخطيب القزوينى .

(٥) لأن الخطيب القزوينى ، يرى أن الغرض فى المثالين ، ليس غرضاً واحداً . إذ يرى أن كلمة الأسد فى المثال الأول = الاستعارة التصريحية مستعملة فى غير معناها اللغوى ، وهو لا يختلف مع الجمهور فى هذا ، بينما يرى أن كلمة المنية فى المثال الثانى=الاستعارة المكنية= مستعملة فى معناها الحقيقى .

ـتقر (١) عليه بالنقض والابطال .

وأما طريقة السكاكى فيها ، فهى بمراحل من ذلك الغرض كما ترى .

ثم إن التشبيه فى باب الاستعارة ليس مفاداً من الكلام ، وإلا تكون الاستعارة ، كلا استعارة بل هو من قبيل الحالة ، التى بنى الكلام عليها (٢) فيكون التشبيه فيه ، مثل التشبيه فى نحو قول النحاة ، ما ولا المشبهتين بليس .

فالظاهر أن الحال ، اشتبهت بالمفهوم عند الخطيب ، كما اشتبه عند السكاكى المفهوم من اسم المنية ، بالمفهوم من اسم السبع المتروك ، المرموز اليه (٣)

فإن قلت ، فليكن التشبيه المضمر المذكور ، من قبيل غرض الكلام ، فيكون مفهوما بهذا الاعتبار ، فاستقام كلام الخطيب بلا اشتباه .

قلت الغرض المصوغ له الكلام علة الصوغ ، وسوق الكلام ، لامفهوم الكلام ، كالتأديب فى نحو قولك ، : ضربت زيداً للتأديب ، فانه علة الضرب لا مدلول الكلام ، ألا ترى أن رد الانكار فى نحو قولك ، : إن زيداً قائم ، هو أمر باعث على اتيان الكلام ، على كيفية مخصوصه مرتب عليه فى الوجود كالعلة الغائية ، لا مدلول منه ، وإن سمى هذا معنى ، عند أرباب علم المعانى لكن مرادهم منه ، هو الذى نبهتك عليه (٤).

---

(١) فى نص المخطوط بالكاف ، وهذا خطأ واضح ، ويبدو وأن المؤلف ، لم يستطع أن يتخلص من العجمة ، فى نطق مثل هذه الحروف الحلقية .

(٢) الأصل فى الاستعارة أنها تشبيه حذف أحد طرفية ، وهى على هذا النحو ، لاتفهم من سياق الكلام ، وتتابعة . ولكن من بنائه على حالة مخصوصة .

(٣) يرى المؤلف ، أن الذى أوقع الخطيب القزوينى ، فى الخطأ السابق ، هوخلطه بين مفهوم الكلام ، وبين ايراده على حالة مخصوصة ، فقد فهم الاستعارة ، على أنها تحديد مدلولات بعض الألفاظ ، لابناء الكلام على حالة مخصوصة ، كما خلط السكاكى ، المفهوم من اسم المنية فى المثال المشهور ، «أنشبت المنية أظفارها » .. ، بالمفهوم من اسم الأسد ، لأنها دخلت جنسه فأصبح للأسد ، معنيان ، معنى متعارف عليه ، هو الذى يتصف بالجرأة والبطش ، وشكل الحيوان المعروف ، ومعنى غير متعارف عليه ، وهوالذى يتصف بهذه الصفات ، لامع تلك الصورة الحيوانية ، بل مع صورة أخرى الا يضاح ص ١٦٣ . وبذلك تصبح المنية أسدا .

(٤) أى الغرض المصوغ له الكلام لا المفهوم منه .

فليكن هذا على ذكر منك ، فإنه ينفعك فى مباحث علم المعانى ، وفى غيرها أيضاً .

وأما طريقة الأقدمين فى الاستعارة ، فهى خالية كما ذكر ، ومبنية على أساس الحق والصواب ، وواضحة لاغبار عليها فى التحقيق وإن خفيت ج٧ على بعض الأذهان لعدم التفكر فيها ، حق التفكر .

إذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلاغرو أن يرتاب والصبح مسفر (١)

فإذا القول قولهم والرأى رأيهم (٢) —

ألا إن رأى الأشعرى أبى الحسن ومتبعية فى القبيح وفى الحسن.
وإن كان منسوباً إلى الجهل عن قلى لرأى حقيق بالقبول فأعلمن (٣)

---

(١) أشار السكاكى إلى هذا البيت ، فى المفتاح ص ١٣١ — كتاب المعانى — ، ولم ينسبه إلى قائل معين .

(٢) هذا شطر بيت من الشعر ، لم أعثر على بقيته .

(٣) هذان البيتان ، فى مدح مذهب أبى الحسن على بن اسماعيل الأشعرى (٣٠٣ هـ) ، أحد مؤسسى علم الكلام الإسلامى ، وصاحب الفرقة الإسلامية ، التى تسمى بالأشعرية نسبة اليه .

وقد كان فى بداية حياته معتزلى التفكير ، ثم اختلف مع أستاذه الجبائى ، فى مسألة الصلاح والأصلح . وأصبح من أهل سنة ، المدافعين عن الحديث ، والمتمسكين بأصول العقيدة .

واختلف الأشعرى وأصحابه مع المعتزلة فى مسائل كثيرة ، منها : خلق القرآن ، ووصف الله ببعض الصفات ، والقضاء والقدر ، أو الجبر والاختيار .

وهذان البيتان ، يشيران إلى مسألة من المسائل ، التى اختلف فيها الأشعرى مع المعتزلة . وهى التقبيح والتحسين العقليين ، فالمعتزلة يرون أن العقل الانسانى ، هوالذى يقود الانسان إلى الفعل الحسن أو القبيح ، أما الأشعرى ، فيرى أن الواجبات كلها سمعية ، وأن العقل الانسانى لا يقتضى تقبيحاً ولا تحسيناً ، وأن الانسان يفعل الخير ، لأنه أمر بذلك ، ويتجنب الشر لأنه نهى عنه . وقد ذكر السكاكى ، هذين البيتين فى المفتاح ص ٢١٨ ، ولم ينسبها إلى قائل معين ، وذكرهما المؤلف فى كتابة المختصر فى علم التاريخ ص ٣٢٧ دون عزوهما إلى قائل معين كذلك .

ويبدو أنها لبعض المتأخرين ، إذ لم يرد لهما ذكر ، ضمن الأشعار الكثيرة التى قيلت فى مدحه ، وأوردها ابن عساكر (٥٧١ هـ) فى كتابة («تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعرى» . وهو من أوفى كتب التراجم التى كتبها المتقدمون عنه أنظر .

١ — تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الأمام أبى الحسن الأشعرى تأليف ابن عساكر ط : القدسى بدمشق .

فإن قلت فأنى يكون هذا ، وقد لزم فى الاستعارة بالكناية على طريقتهم(١) ، اجتماع دلالتين ، قصداً على معنى واحد فى حالة واحدة . ومثل هذا المقام غير مقصود فى مثل هذا المقام فيكون مردوداً ، بحسب رعاية حق المقام. قلت لا ثم لزوم ذلك ، لاختلاف جهتى الدلالتين ، ولاختلاف حاليهما أيضاً ، على أن فى أحديهما ، فائدة ليست فى أخريهما . والتحقيق أن المقام ، مقام التقوية ، يناسبه اجتماعهما فيه . ويجاب بهذا الجواب ، لو أورد مثل هذا الاعتراض ، على الاستعارة بالكناية ، على طريقتى السكاكى والخطيب(٢) . فإن قلت فهل يكون لنحو قولنا : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، وجه عندك ، غير ماذكر من الوجوه والأقوال . قلت نعم ، بناء على جواز تقدير مثل هذا الكلام . كناية باعتبار اللازم والملزوم فيه. كما أومأنا إليه فيما سبق(٣). لكن تلك الأسرار واللطائف ، الكائنة على طريقة القوم ، يفوت بعضها على هذا الوجه . فإن قلت ، فهل يجوز أن يكون ، نحو قولنا : « أنشبت المنية أظفارها بفلان » ، من قبيل المجاز العقلى (٤) ، كقولنا : « أنبت الربيع البقل» (٥) ، قلت نعم ، لكن يفوت الفائدة المطلوبة من الاستعارة ، فواتها

= ٢ – دائرة المعارف الاسلامية – مادة الأشاعرة .

٣ – مقدمة مقالات الاسلاميين ، تحقيق محى الدين عبد الحميد .

(١) الضمير هنا ، عائد على القدماء من علماء البيان .

(٢) يرد المؤلف ، على المعترض الذى يأخذ عليه تأييده لطريقة القدماء فى تعريف الاستعارة بالكناية وفهمها ، بالرغم مما فيها من قصور ، إذ يترتب عليها ، أن يكون للفظ معنيان فى حالة واحدة ، لكنه يرى أن الأمر ، ليس كما فهم المعترض ، لا ختلاف نوع الدلالتين ، وحالتيهما أيضاً . فالمعنى الأول للفظ هو المعنى الحقيقى ، الذى يحدده له المعجم اللغوى ، أما الثانى ، فهو المعنى المجازى ، الذى يكتسبه اللفظ ، حين يستعمل فى غير ماوضع له ، لعلاقة المشابهة بين معناه الأول ومعناه الثانى ، وعلى هذا يعد المعنى الثانى تقوية للمعنى الأول .

ويرى أنه يمكن ، أن يرد بهذا كذلك ، على من يعترض على طريقتى السكاكى والخطيب فى الاستعارة بالكناية .

(٣) أنظر التعليق السابق .

(٤) أى على اعتبار اسناد الانشاب للمنية .

(٥) يخالف السكاكى أكثر علماء البيان ، فى الاستشهاد بهذا المثال ، فأكثرهم يرون=

عن طريقة الخطيب ، على ماعرفت .

مع أنه لايطرد فى بعض الصور (١) . فإن قلت فليقدر هناك إسناد مجازى ، فيطرد فى الكل . قلت ذلك التقدير مستغنى عنه ، لايحتاج إليه معنى الكلام لتمامه بدونه .

فإذا قلت : إذا كان نحو قولنا : «أنشبت المنية أظفارها بفلان» ، محتملا للأمور على ماذكرت ، فهل يمكن التفصيل فيه ، بأن يقال : إذا كان المقام ، مقام المبالغة فى التشبيه ، يكون استعارة بالكناية على طريقة القوم .

وإذا كان المقام ، مقام التشبيه على سبيل الخفاء . يكون تشبيهاً مضمراً فى النفس ، على ما اختاره الخطيب . وإذا كان المقام ، مقام التكلم بالمجاز فى المسند ، يكون مجازاً فى المسند على ما أختاره ابن الحاجب ، فى نحو : أنبت الربيع البقل ، إلى غير ذلك من الاحتمالات على ما صرح به بعض المحققين ، فى نحو : أنبت الربيع البقل ، وفى نحو : حيانى اكتحالى بطلعتك(٢) قلت لاشك فى الامكان ، بل فى الوقوع أيضاً ، لكن لانقول به تقريراً ، لما كان على ما كان ، لاسيما قد ظهر الحق لنا ، فى طريقة القوم ، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقوال المفضية إلى زيادة التحير والانتشار ، فان خير الكلام ماقل ودل .

= أنه مجاز عقلى ، على اعتبار اسناد الانبات للربيع لا لله ، بينما يرى هو ، أنه استعارة بالكناية . فالربيع هنا استعارة مكنية عن الفاعل الحقيقى وهو الله ، لأن الملحد الذى لا يؤمن بالله ، يرى أن الانبات للربيع حقيقة لا مجازاً . أنظر المفتاح ص ١٦٦ ، والايضاح ص ٢١ .

(١) يريد أن يقول ، إننا إذا اعتبرنا قولنا «أنشبت المنية أظفارها بفلان» من قبيل المجاز فى الاسناد ، ونفينا كونه : استعارة مكنية ، لضاعت علينا الفائدة المطلوبة من الاستعارة وهى المبالغة فى التشبيه ، وإبراز البيان فى صورة مستجدة ، كما غفل عن ذلك الخطيب القزوينى ، بادعائه أن لفظ المنية ، مستخدم فى معناه الحقيقى ، أضف إلى ذلك أنه يستحيل انطباق هذا الحكم ، على كل أنواع المجاز اللغوى ، والاستعارة بنوع خاص .

(٢) أنظر الأراء المختلفة حول هذا فى الايضاح ص ١٥ — ٢١ .

الثانى : بحث الاستعارة التخيلية

وهى جعل الشىء للشىء ، كجعل اليد للشمال فى قول لبيد :

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

وكجعل الأظفار للمنية جـ٨ ، فى قول أبى ذؤيب الهذلى :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لاتنفع

قال تعالى : واخفض لهما جناح الذل (١) ، فيكون اللفظ ثابتاً فى معناه الأصلى ، فلا يكون فيه مجاز بحسب اللغة أصلا ، بل يكون فيه مجاز بحسب اعتبار التخيل والتوهم(٢).

فإن قلت لوثبت هذا ، أهو من قبيل المجاز فى الاسناد فى نحو قو لك : أنبت الربيع البقل ، أم هو من قبيل المجاز العقلى ، الذى يحصل بمجرد تصرف العقل ، بدون اعتبار التركيب ومعناه(٣). كما قال البعض (٤) ، فى نحوقولك : رأيت أسداً فى الحمام ، أن الاستعارة فيه مجاز عقلى لا لغوى . وإن كان الراجح عند الجمهور ، أنها مجاز لغوى ، دون عقلى . قلت إن ثبت أنه مجاز ،

---

(١) سورة الاسراء آية ٢٤ .

(٢) أى تخيل أن للشمال يداً ، وللمنية أظفاراً وللذل جناحاً .

(٣) يفرق المؤلف ، بين المجاز فى الأسناد ، والمجاز العقلى ، فيرى أن الأول ، يعنى اسنادالفعل أو مافى معناه إلى غير فاعله ، أما المجاز العقلى ، فهو مجرد التخيل أوالتصور العقلى ، لصورة من الصور ، على غير ماهى عليه فى الواقع ، دون مراعاة التركيب .

كأن يتخيل الانسان مثلا ، أن للشمال يداً ، أو للمنية أظفاراً ، دون أن يفكر فى اسناد اليد للشمال أو الأظفار للمنية .

ويبدوأن هذه التفرقة من صنع المتأخرين ، أما القدماء فلم يفرقوا بين المجاز العقلى ، والمجاز فى الاسناد ، وقد سوى عبد القاهر بين النوعين ، واطلق المجاز الحكمى ، على المجاز العقلى أنظر أسرار البلاغة ص ٤٣٢ -- ٣٣٤ . ويبدو أنه أول من اخترع هذا المصطلح من البلاغيين أنظر : البلاغة تطور وتاريخ ص ١٨٥ .

فالظاهر أنه من قبيل الأول (١) ، لاتفاق السلف على أنه استعارة ، ولهذا قال عبد القاهر :

«لا خلاف فى أن اليد استعارة ، ثم أنك لاتستطيع أن تزعم ، أن لفظ اليد ، قد نقل عن شىء إلى شىء ، وذلك أنه ليس المعنى ، أنه شبه شيئاً باليد» (٢) ، فاستعمل اليد فيه على سبيل الاستعارة كاستعمال الأسد ، فى نحو قولك : رأيت أسداً فى الحمام ، على أنه أراد أن يثبت للشمال يداً ، لغرض من الأغراض ، بدلالة معنى الكلام ، وبشهادة فحوى المقام .

فإن قلت فكيف يتم ماذكرته فى الجعل ، الذى هو صفة المتكلم وفعله ، ولو تم ذلك ، فإنما يتصور فى تعلق اليد بالشمال ، وهو المدلول عليه ، بالهيئة التركيبية الإضافية . قلت يتم فيه ، فإن المراد من ذلك الجعل ها هنا ، هو ذلك التعلق ، لكنه عبر عنه به عند الأداء ، والحكاية تنبيهاً على أن المتكلم اعتناء به .

ونظير ذلك ، أكثر من أن يحصى ، كقولهم (٣) ، الواو للجمع المطلق ، والفاء للترتيب . قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى ، ولهم فيها أزواج مطهرة أن فى مطهره فخامة ليست فى طاهرة ، وهى الإشعار ، بأن مطهراً طهرهن ثم لما كانت الاستعارة التخيلية مبنية على الاعتبار بذلك التعلق (٤) ، قيل إنها ليست بمجاز لغوى عند السلف .

فإن قلت إذا كان الاعتبار فى الاستعارة التخيلية ، نحو قولك : أنشبت المنية أظفارها ، اعتباراً بتعلق الأظفار بالمنية فلم ذكر الانشاب هاهنا . قلت للترشيح (٥) الاستعارة بالكناية ، فإن قلت فلتكن الاستعارة فى فعل الانشاب

---

(١) أى من قبيل المجاز اللغوى .

(٢) أنظر عبد القاهر الجرجانى – دلائل الاعجاز ص ٢٨٣ .

(٣) الضمير عائد هنا على النحاة .

(٤) أى تعلق اليد بالشمال .

(٥) معنى الترشيح فى الاستعارة ، هو اقترانها بصفة تلائم المستعار منه .

ولكن تعلق الأظفار بها قرينة لها ، فمن أين يحصل لك رجحان الحكم ، بأنها استعارة تخيلية .

قلت يحصل لنا ذلك الحكم الراجح ، من شهادة الغرض المصوغ له الكلام أصالة ، فيكون من قبيل النص الراجح على الظاهر عند التعارض ، ولذلك فصل بعض أهل الذوق السليم ، والطبع المستقيم تفصيلا فقال (١) : إذا كان الغرض الأصلى الواضح الجلى ، هو تشبيه المصدر . بحيث يكون ذلك الفعل بالعرض والتبع ، فالاستعارة تبعية .

كما فى قول الشاعر(٢) :

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة إذا سرى النوم فى الأجفان أيقاظاً

فإن حسن التشبيه بحسب الأصالة ، إنما هو بين هبوب الرياح والقرى ، لافيما بين الرياض والصيف ، ولا بين الايقاظ والإطعام . وإذا كان الغرض الأصلى من الكلام هو تشبيه أمر بمتعلق الفعل ، بحيث يكون ذكر الفعل على سبيل التبع .

كما فى قوله تعالى : «الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه »(٣) فالاستعارة بالكناية لشيوع تسمية الحبل بالعهد (٤) . وكذا قوله تعالى «فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون» (٥).

وإذا كان الأمران على السواء ، كما فى نحو قولك : نطقت الحال ،

أنظر الأمثلة على ذلك فى الايضاح ص ١٧٢(، والمؤلف يرى أن اثبات الأظفار للمنية استعارة تخيلية ، أما الانشاب ، فهو ترشيح لها . أى إنه لما ذكر للمنية أظفاراً على سبيل الاستعارة ، أثبت لها ، ماينا سبها من صفات صاحب الأظفار وهو الانشاب .

(١) أنظر المفتاح ص ١٦١ – ١٦٢ .

(٢) يورد كثير من البلاغيين ، هذا البيت عند حديثهم عن الاستعارة التبعية دون أن ينسبوه ، إلى قائل معين . أنظر : المفتاح ص ١٦٢ ، الايضاح ص ١٧١ ، ، عروس الأفراح ص ١٢٦ .

(٣) آية ٢٧ من سورة البقرة .

(٤) أنظر تعليق الزمخشرى على هذه الآية فى الجزء الأول من الكشاف .

(٥) آية ١١٢ من سورة النحل .

فيجوز حمل اللفظ على كا منهما بدلالة من الآخر ، إذ كل واحد من الشبهين اللذين ، أحدهما : تشبيه الدلالة بالنطق . وثانيهما : تشبيه الحال بالناطق حسن ها هنا . وأما الترجيح لو حصل ، فهو يرجع إلى معونة المقام ، وسوق الكلام .

فقلت لا شك أن بن التخيل والترشيح تشابهاً ، فما المميز بينهما حتى يظهر لنا ، وجه قولنا ، فى نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان ، أن الترشيح فيه ليس من باب المجاز ، وأن الأظفار فيه إستعارة بالكناية .

قلت الفرق بينهما جلى ، فإن الاستعارة التخيلية هى شرط فهم المعنى المجازى ، وبمنزلة المقوم له ، ولازمه بخلاف الترشيح فى المجاز ، فإنه بمنزلة المحسن العرضى(١) له . ثم إن الاستعارة التخيلية على الوجه المذكور (٢) ، لما كانت غير مرضية عند السكاكى ، جعلها مجازاً لغوياً (٣). وفسرها ، بما لايتحقق لمعناه حساً ولا عقلا ، بل يكون معناه صورة وهمية محضة ، لايشوبها شى من التحقق الحسى أو العقلى ، كلفظ الأظفار ، فى قول الهذلى : وإذا المنية أنشبت أظفارها ، فإنه لماشبه المنية بالسبع فى الاغتيال ، أخذ الوهم فى تصويرها بصورته ، واختراع لوازمه لها ، فاخترع لها صورة مثل صورة الأظفار المحققة ، ثم أطلق لفظ الأظفار على الصورة التى هى مثل صورة الأظفار ، فتكون استعارة تصريحية ، لأنه قد أطلق
اسم المشبه به ، وهو الأظفار المحققة على المشبه ، وهو صورة شبيهة ، بصورة تلك الأظفار المحققة ، وقرينة هذه الاستعارة إضافتها إلى المنية ، فيكون

---

(١) يفرق المؤلف ، بين الاستعارة التخيلية ، وبين الترشيح فى المجاز ، فى أن الاستعارة التخيلية هى أساس فهم المعنى المجازى ، أما الترشيح فهو مجرد تحسين ظاهرى .
وقد تأتى الاستعارة التخيلية بدون الترشيح ، لأنها لا زمة من لوازم المجاز ، أما الترشيح فشىء عرضى .

(٢) أى فى اثبات الأظفار للمنية ، وهذا هو رأى الجمهور .

(٣) لأنه حصرها فى لفظ الأظفار لافى اسناده للمنية .

قوله فيها اضبط ، من غيره ، لكن فيه كثرة من الاعتبارات ، التى لايدل عليها دليل ، ولايساعدها استعمال كلام العرب ولاإليها حاجة .

فيكون مسلك غيره فيها ، أحسن وأنسب ، ويساعده الاستعمال ، وفحوى الكلام ، فإذا القول فيها ، هو قول السلف أيضاً ، فإن معنى الكلام يتم باعتبار مسلكهم فيها ، بلا احتياج إلى اعتبار ، طريقته فيها ، ولايخفى عليك ، رأى الخطيب فيها ، مع رأيهم فى التحقيق (١) .

فاشتبه عند السكاكى الاعتبار المجرد الوهمى ، بالاعتبار اللغوى ، بحسب فهم المعنى المستفاد من استعمال كلام العرب ، فلا يكون المعنى فيها جاريا على قانون اللغة ، و مقتضى المحاورة ، والاستعمال فلا يلفت إليه جـ٩ .

الباب الثانى : فى بحث تلازمهما : أقول أولا : لاشك أن المجاز باب مزال عن أصله ، لابد له من قرينة ، دالة على المعنى المراد منه ، مانعة عن إرادة خلاف المراد ، لاسيما إذا كان استعارة بالكناية ، فإن أمرها على الاختمار والاختفاء .

وثانياً : أن تلك القرينة ليست مقصودة لذاتها ، بل تكون تابعة لغيرها ، وكل تابع من حيث أنه تابع ، لايوجد بدون متبوعه ، فظهر مما ذكر أنهما متلازمان(٢) ، على ماهو الظاهر المفهوم ، من قول السلف ، تلازم الهيولى مع الصورة ،وتلازم وجود النهار مع الطلوع ، وتلازم الركوة مع النضا(٣) .

---

(١) يريد أن يقول ، إن رأى الخطيب القزوينى ، يتفق مع رأى علماء البيان القدماء ، فى فهم الاستعارة التخيلية ، فهو يرى أنها تعنى ، اثبات لازم المشبه إلى المشبه به كاثبات الأظفار للمنية ، فى قول الهذلى (« وإذا المنية أنشبت اظفارها » .

وهذا هورأى الجمهور » والقدماء من علماء البيان ، ويؤيد المؤلف هذا الرأى ، ويرفض رأى السكاكى ، لأن فيه تعسفاً شديداً ، وغير جار على قوانين اللغة ، وأساليبها فى التعبير .

(٢) أى الاستعارة وقرينتها .

(٣) من معانى الركوة ، الشىء الضعيف أو البالى ، وفى المثل : صار القوس ركوة ، ويضرب هذا المثل فى الأدبار وانقلاب الأمور . وأنظر معنى هذه المادة فى لسان العرب حرف الواو والياء فصل الراء) .

فإن قلت : قد ذكر فى الكشاف ، فى تفسير قوله تعالى : الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه (١)...، أن فى العهد استعارة بالكناية ، وتشبيها ، وأن النقض استعارة لابطال العهد . وهذا أمر محقق عقلا ، فقد وجدت الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخيلية جـ١٠ قلت قد حصل التخيل ها هنا ، من حيث النظر إلى تعلق المعنى الحقيقى بالعهد ، وإن لم تتحقق من حيث النظر إلى المعنى المراد منه ، وقد عرفت أن الاستعارة التخيلية عند السلف ، إنما هى فى التعلق فى نحو قولك : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، فلاينا فيها تحقق معنى حقيقى فى الجملة ، فضلا أن يتحقق معنى مجازى جـ١١. فإن قلت : الاستعارةالتخيلية، قد تكون أعم بحسب التحقق من الاستعارة بالكناية ، ولذلك مثل لها السكاكى بنحو أظفار المنية الشبهة بالسبع . قلت قد عرفت أن التلازم بينهما (٢) ، إنما هو على طريقة السلف(٣) وأما التمثيل بذلك فلا اعتبار له عندهم ، ولا هو موجود فى استعمالات كلام العرب العرباء جـ١٢ .

فإن قلت : قد وجد فى قول ابى تمام الطائى :(٤) .

لاتسقنى ماء الملام فإننى صب قد استعذبت ماء بكائى .

أما النضا ، فصدر ، من نضا السيف جرده من غمده ، ونضا الخضاب ذهب لونه ، ونضا الماء نشف (أنظر لسان العرب حرف الواو والياء فصل النون) ، فيكون المعنى الذى يتفق وسياق هذه العبارة ، البلى أو الضعف ، ويصبح المعنى الاجمالى لها ، تبعاً لهذا ، هو تلازم وجود الشىء البالى القديم مع البلى أو القدم فالبلى أو القدم صفة ملازمة للشىء البالى القديم .

(١) آية ٢٧ من سورة البقرة .

(٢) أى بين الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية .

(٣) لأنهم يعتبرون الاستعارة التخيلية ، قرينة الاستعارة بالكناية ، وعلى هذا فهى تابعة لها ، وإلى هذا الرأى يذهب المؤلف .

(٤) من قصيدته فى مدح يحى بن ثابت التى مطلعها :

قدك اتئب أربيت فى الغلواء كم تعذلون وأنتم سجرائى

أنظر الديوان : ط ص ٢٠ (القصيدة الثانية فى باب المديح(ط : دار المعارف بمصر .

ولذلك استهجنت عليه (١) لكونها غير ثابتة للاستعارة بالكناية . قلت أولا إن ذلك الاستهجان يقوى ماحكينا عنهم ، ولولا ذلك حق لما استهجن ذلك .

وثانياً : أن اسم العلقم ، أو الحنظل ، استعارة بالكناية لمعنى الملام ، بادعاء المشابهة بينهما ، فيكون إضافة الماء إليه تخيلا ، كإضافة الأظفاراً إلى المنية ، بناء على أن المجاز لايشترط فى آحاده السماع على الأصح . فإن قلت إنما يتم ذلك ، لو كان للحنظل ماء بالفعل ، كالجناح للطائر . قلت هو مجرد قول ، فيما وراء المقصود ، والاستعمال اتباعاً لمجرد العقل ، وتقليداً للناس جـ١٣ ألا ترى حسن انتظام صدر البيت ، مع مايليه . وإلى قول الشاعر (٢) :

لاتسقنى ماء الحياة بذلة ... بل اسقنى بالعز ماء الحنظل

والحاصل ، أن الاستعارة التخيلية ، يجب أن تكون قرينة للاستعارة بالكناية البتة لكونها ، تابعة لها ، وأن الاستعارة بالكناية ، يجب أن تكون قرينتها تخيلية البتة ، عند السلف بالتتبع والاستقراء ، وهو حجة فى مثل ذلك ، وقد سبق مثله فيما قبل .

والحمد لله على جزيل نواله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد

---

(١) ولكن الآمدى ، يخالف كثيراً من النقاد فى استهجانهم ، لما فى هذا البيت من استعارة ، ولا يرى فيه عيباً . يقول معلقاً عليه (فقد عيب وليس عندى بعيب ، لأنه لما أراد أن يقول : قد استعذبت ماء بكائى جعل ، للملام ماء ليقابل ماء بماء وإن لم يكن للملام ماء على الحقيقة ، كما قال : عز وجل : وجزاء سيئة سيئة مثلها ، ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة ، وإنما هى جزاء عن السيئة ، ومثل هذا فى الشعر والكلام مستعمل فلما كان فى مجرى العادة أن يقول قائل : أغلظت لفلان القول ، وجرعته كأساً مرة ، وسقيته منه ، أمر من العلقم ، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع على الاستعارة ، جعل له ماء على الاستعارة ، وهذا كثير موجود . الموازنه جـ ١ ص ٢٦١ ط : دار المعارف). وإلى هذا يذهب أبوبكر الصولى. وقد اعترض ابن سنان الخفاجى على الصولى والآمدى ، وأيد الكثرة الكثيرة من النقاد ، التى تستهجن مافى هذا البيت من استعارة . أنظر سر الفصاحة ص ١٣٣ — ١٣٥ .

(٢) لم اعثر على قائل هذا البيت .

وآله . قال المؤلف أبقاه الله تعالى ونفع به المسلمين ، حصل الفراغ ، من تأليفه ، فى حادى عشر من ربيع أول ، سنة احدى وستين وثمانمائة ، لعاشر (ليلة (١) ، عاقبها (ليلة(١)(مولد محمد صلى الله عليه وسلم .

وكان الفراغ من نسخه ، فى يوم الثلاثاء المبارك ، سابع عشرين من شهر رجب الفرد سنة انتهاء املائه .

على يد كاتبه
الفقيد محمد محى الدين الكافيجى

(١) مابين الأقواس إضافة من عندنا حتى تستقيم صحة هذه العبارة الغامضة .
والمعنى : أنه انتهى من تأليف هذا البحث ، مساء اليوم الذى يسبق ليلة المولد النبوى ، أى فى مساء ١٠ ربيع أول .

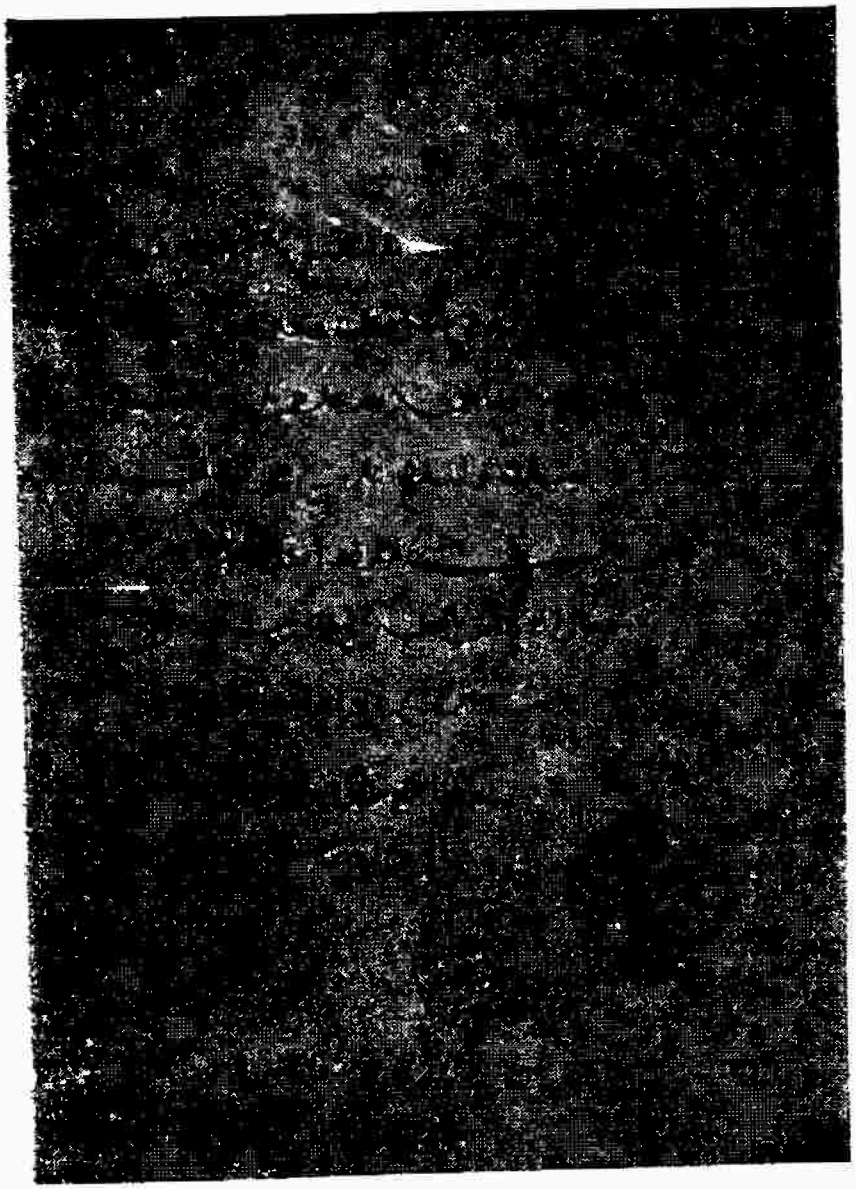

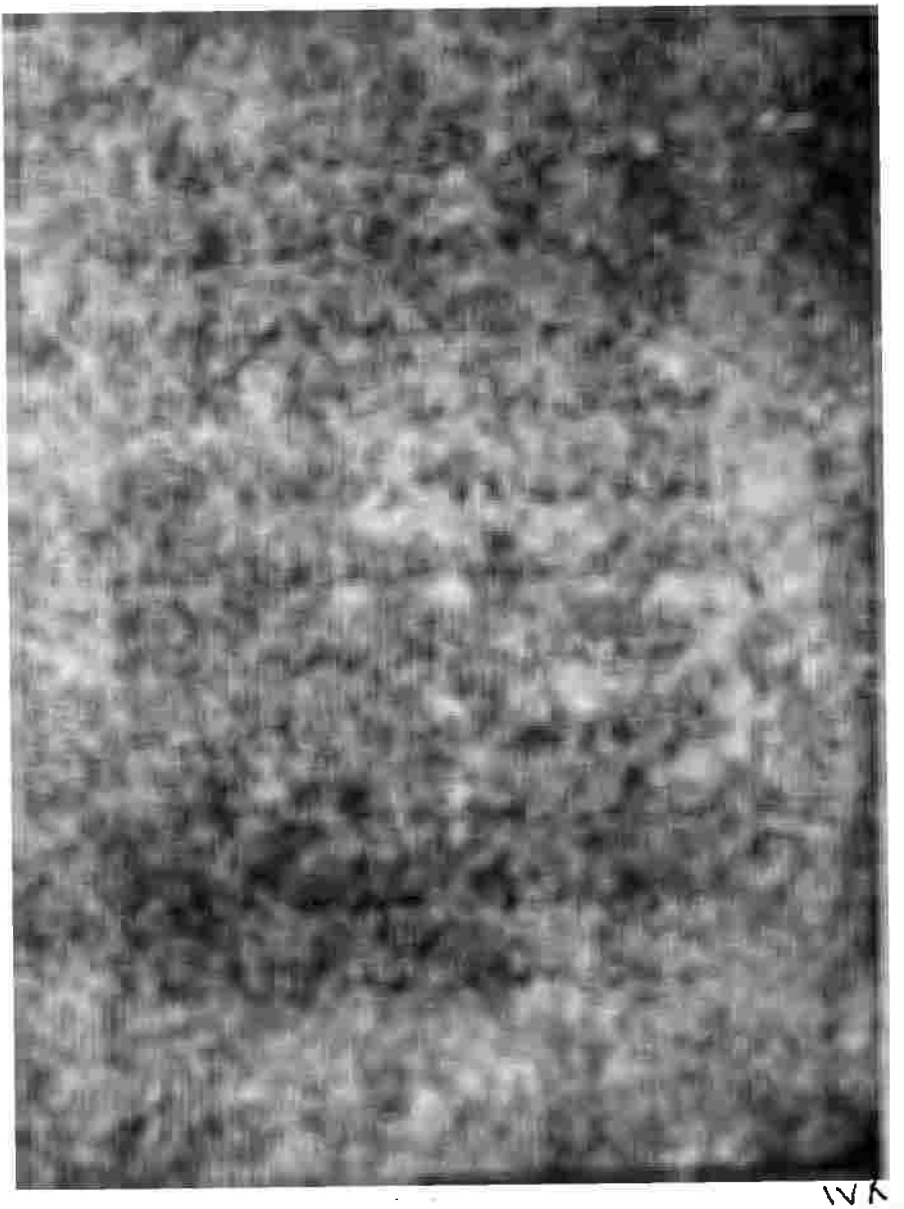

IVK
0

حواشى البحث

١ – (جـ١) : وفى التمثيل بحث بأن أنواع المجازات منضبطة ، فلم يدونوها ، لكونها منضبطة والجواب عنه ، أن هذا التمثيل ، جار على ما هو الظاهر المشهور ، عند القوم ، سلوكاً فيما هو المقبول عندهم ، وإن كان الواقع بخلافه . .

٢ – (جـ٢) : فإن قلت فهل يجوز أن تجعل المعنى شرطاً ، لتحقيق صدق هذا المقال ، على سبيل الاقتضاء حوالة على فهم المعنى بحسب اعتبار العقل بالقرينة ، من غير اعتبار دلالة السبع لاصريحاً و لاكناية .

كما فى قولهم : اعتق عبدك عنى بألف . قلت لا ثم لهذا ، أى فائدة . وإنه معنى دقيق لطيف المسلك ، فلو ادعيم هذا ، يكون رأياً رابعاً ، فى مسئلة الاستعارة ، بالكناية ، لكن لا حاجة إلى تكثير الأقوال والآراء ، مع غنى عنه . فإن قلت ، فهل فى التعرض للترك فى تعريف الاستعارة بالكناية ، ايماء إلى ما أكدته ، قلت نعم : فعلم من هذا أن القول فى الاستعارة بالكناية ، لا يزيد على ملازمة هذا الفرق فى التحقيق .

٣ – (جـ٣) : فإن قلت ماتقول فيما ذكر فى بيان قوله تعالى ، يد الله فوق أيديهم ، فى أن اسم الله استعارة بالكناية ، قلت إنه ليس يقع ، بل الواجب عليه ، وعلى غيره ، أن يصون لسانه عن التكلم ، بمثل هذا الكلام ، وإنه مخالف للاجماع .

٤ – (جـ٤) : ويقول على كرم الله وجهه ، أياك وما يسبق إلى القلوب انكاره ، وإن كان عندك اعتذاره .

فإن قلت فما تقول أنت فى مثل هذا ، قلت إنه محمول على التشبيه والتخيل .

قال الزمخشرى فى تفسيره : القول بالمعنى تقرير ، أن عقد الميثاق مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كعقده مع الله ، من غير تفاوت بينهما . لقوله تعالى :

من يطع الرسول ، فقد أطاع الله .

٥ – (جـ٥) فاذا تأملت هذا التأمل ، يظهر لك الحق هاهنا ، ظهوراً تاماً بحيث لايبقى للريب سبيل اليه .

٦ – (جـ٦) ومن الشواهد على التشبيه المضمر قول (ابن المعتز) :

أصبر على مضض الحسو د فإن صبرك قاتله
فالنار تأكل نفسها إن لم تجد ماتأكله .

وكذلك قول (المتنبى) :

وإن نقق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

وكذا قوله :

ومن الخير بطء سيبك عنى أسرع السحب فى المسير الجهام

ومن الأمثلة على التشبيه المضمر نحو قولك : علمت زيداً حاتما ، وحسبت بكراً بحراً .

٧ – (جـ٧) فإن قلت يلزم على طريقتهم بالجمع بين الحقيقة والمجاز ، قلت لا ثم لزوم لذلك ، فإن اسم المنية ، المذكور حقيقة فى معناه ، الموضوع له لغة ، كما أن اسم السبع المتروك مجاز ، فإن قلت يلزم عنهما تعاند وتدافع ، فإن الاستعارة ، تقتضى المبالغة والادعاء ، والحقيقة تقتضى خلاف ذلك . قلت لا ثم لزوم لذلك فإن هذا تفاوت وتعاند ، ورمز إلى نوع من الطباق .

٨ – (جـ٨) : من الشواهد على هذا قول أبى الطيب .

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

على أنها جمع لماء ، أضيفت إلى المنايا وهو المقصود .

٩ – (جـ٩) : ألاترى أنك لوقلت زيدقريب بينه بالوجدان ، أن فى ذلك القول اعتباراً من جهة اللغة ، واعتباراً من جهة العقل ، واعتباراً من جهة الوهم ، فأكثر الأقوال على جهة الاعتبار دلت ، والفضل هوالتميز بينها .

١٠ – (جـ١٠) : ونحو ذلك يكون معجزاً للأبصار ، مستفاداً من هذا الكلام على سبيل الكناية ، ومن سوق الكلام وفحوى الخطاب .

١١ – (جـ١١) : وكذا عند الخطيب .... ، فله أن يقول إنه ترشيح التشبيه فلا استعارة هنا أصلا .

١٢ (جـ١٢) : وأما فائدة وضعها بقوله ، التشبيه بالسبع ، فهى التوضيح بما أضمر بعد الترشيح ، لزيادة الايضاح ولدفع الابهام والاحتمال .

١٣ – (جـ١٢) : ويزيد لماقلت اجماع أهل اللغة والبلاغة ، على لزوم اختراع الاستعارات الغريبة البديعة ، التى لم يسمع بأعيانها ، لأجل بلاغة اللغة ، وطرف البلاغة ، والحاصل لزيادة البلاغة ، ابتداع نكت غرائب ، واختراع لطائف عجائب ، يقبل تلك اللطائف الذهن السليم ، ويرتضيها الطبع المستقيم .

ولذا صار القرآن معجزاً ، لكونه فوق كلام البلغاء والبشر . فرأيت الغرائب ، التى هى فوق اتيان المخلوقات بمثلة .

مراجع التحقيق والدراسة

١ – الاحكام فى أصول الأحكام ابن حزم الظاهرى ط . الخانجى ، القاهرة ١٣٨٤ هـ.

٢ – أدب الكتاب ابن قتيبة الدينورى ط : ليدن .

٣ – أسرار البلاغة : عبد القاهر الجرجانى . ط : التجارية .

٤ – الأعلام : الزركلى ط : : المطبعة العربية بالقاهرة ١٩٢٧ م .

٥ – الايضاح : الخطيب القزوينى ط : صبيح ١٣٩٠ هـ–١٩٧١ م .

٦ – بدائع الزهور فى وقائع الدهور ابن إياس الحنفى ط : دار المعارف بمصر .

٧ – بدائع القرآن : زكى الدين بن أبى الاصبع . ط : دار الكتب المصرية .

٨ – البلاغة : تطور وتاريخ . شوقى ضيف ط : دار المعارف بمصر .

٩ – تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الامام أبى الحسن الأشعرى. ابن عساكر ط : القدسى بدمشق .

١٠ – ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن تحقيق : محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ط : دار المعارف .

١١ – حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة . السيوطى ط : الموسوعات :

١٢ – الحركة الفكرية فى مصر : عبد اللطيف حمزة ط : الأولى ، الناشر : دار الفكر العربى .

١٣ – دائرة المعارف الاسلامية الترجمة العربية . ط : الشعب .

١٤ – دلائل الاعجاز عبد القاهر الجرجانى ، ط : القاهرة ١٣٨١ هـ– ١٩٦١ م .

١٥ – ديوان أبى تمام ، تحقيق محمد عبده عزام ، ط : دار المعارف بمصر .

١٦ – ديوان أبى الطيب المتنبى تحقيق البرقوقى ط : الاستقامة بالقاهرة .

١٧ – سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجى ط : الخانجى ١٣٥٠ هـ – ١٩٣٢ م .

١٨ – شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلى ط : القدسى .

١٩ – الصناعتين : أبو هلال العسكرى ط : الثانية صبيح .

٢٠ – الطراز : يحى بن حمزة العلوى ط . دار الكتب المصرية ١٩١٤ م .

٢١ – الضوء اللامع : السخاوى ط : القدسى .

٢٢ – عروس الأفراح للسبكى على هامش مختصر التفتازانى المسمى بالمطول ط : الأميرية ببولاق ١٣١٨ هـ .

٢٣ – علم التاريخ عند المسلمين تأليف : روزنثال ، ترجمة صالح العلى أحمد. الناشر : المثنى ببغداد .

٢٤ – العمدة فى صناعة الشعر وآدابه لابن رشيق ونقده تحقيق محى الدين عبد الحميد ، الناشر : التجاريه بمصر .

٢٥ – فن القول ، أمين الخولى ، ط : دار الفكر العربى .

٢٦ – القاموس المحيط : مجد الدين الفيروزآبادى ط : البابى الحلبى ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢م.

٢٧ – قضايا النقد الأدبى والبلاغة : محمد زكى العشماوى ط : دار الكتاب العربى .

٢٨ – الكشاف : الزمخشرى ط : البهية ١٣٤٣ هـ .

٢٩ – كشف الظنون عن معرفة أسامى الكتب والفنون : حاجى خليفة ط : سعادت (الأولى).

٣٠ – لسان العرب : ابن منظور ط : بيروت .

٣١ – معاهد التنصيص (شرح شواهد التخليص) : عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسى ط : البهية .

٣٢ – مقالات الاسلاميين : أبو الحسن الأشعرى ، تحقيق محى الدين عبد الحميد ، ط : النهضة المصرية .

٣٣ – المفتاح فى علوم البلاغة : السكاكى ، ط : التقدم بمصر .

٣٤ – مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون ط : الشعب .

٣٥ – منهج النقد التاريخى عند المسلمين والمنهج الأوربى . عثمان موافى ط : مؤسسة الثقافة الجامعية .

٣٦ – الموازنة بين الطائيين : الآمدى . ط : دار المعارف بمصر ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١م.

٣٧ – الوساطة بين المتنبى وخصومه : أبو الحسن الجرجانى ، ط عيسى البابى الحلبى (الثالثة)